صنـدوق النقـد العربـي

معهد السياسات الاقتصادية

أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر

إعداد

د. إبراهيم الكراسنة

أبوظبي، مارس 2006

أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر

د. إبراهيم الكراسنة*

معهد السياسات الاقتصادية
صندوق النقد العربي

* د. الكراسنة، اقتصادي في معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي

تعد أوراق صندوق النقد العربي من قبل أعضاء معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، ومن وقت لآخر من قبل اقتصاديين ومصرفيين آخرين، وينشرها الصندوق. تعالج الأوراق موضوعات ذات أهمية للبلدان العربية.

الآراء الواردة في الأوراق تعبر عن وجهات نظر معديها ولا تعكس بالضرورة رؤية صندوق النقد العربي.

نسخ من الأوراق متوفرة من:

صندوق النقد العربي
صندوق بريد 2818
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فاكس: 454 6324 2 –971

صندوق النقد العربي 2006
حقوق النشر محفوظة. يمكن الاستنساخ من الورقة شرط ذكر المصدر.

المحتويات

الصفحة

مقدمة 2

أولاً: أهمية الرقابة على البنوك 2

1. القضايا الرئيسة في الرقابة 3
2. أسس الرقابة الفعّالة (Core Principles) 16
3. الرقابة المكتبية والميدانية (Off-and On-Site Supervision) 17

ثانياً: إدارة المخاطر (Risk Management) 36

1. أنواع المخاطر 36
2. خطوات إدارة المخاطر 42
3. العناصر الرئيسة في إدارة المخاطر 44

ثالثاً: الرقابة بالتركيز على المخاطر (Risk-Focused Supervision) 46

1. مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر 47
2. تقييم المخاطر 49
3. أهمية تقييم المخاطر (Importance of Risk Assessment) 57

أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر

مقدمة

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد سلامة البنوك. من هنا تأتي أهمية الرقابة على البنوك وذلك من أجل المحافظة على متانة وسلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد. إن الرقابة تهدف في الحقيقة إلى حماية حقوق المودعين وكذلك حماية المستهلكين بالإضافة إلى المحافظة على استقرار النظام المالي وعلى درجة تنافسيته. وتجدر الإشارة إلى أنه ونتيجة لتطور أعمال البنوك والنشاطات التي تقوم بها حيث أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد أصبح يستلزم معها التغير في أسلوب الرقابة بحيث أصبحت تركز على المخاطر الكبيرة والمهمة التي لها تأثير كبير على أوضاع البنك، وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا الكتيب.

أولاً: أهمية الرقابة على البنوك

نظراً للأهمية التي تمت الإشارة إليها سابقاً تخضع البنوك لرقابة كبيرة بخلاف غيرها من أي نشاط اقتصادي وذلك للأسباب التالية:

1. تحتل البنوك مركزاً مهماً في نظام الدفع الذي يستخدمه كل من الأفراد والحكومة والفعاليات الاقتصادية الأخرى.
2. تقبل البنوك الودائع التي تشكل جزء من ثروة المجتمعات المالية.
3. تلعب البنوك دوراً مهماً في التوزيع الأمثل للموارد المالية وذلك بالقيام بدور الوسيط بين المودعين الذين لديهم فائض في الأموال وبين المقترضين الذين هم بحاجة إلى الأموال.

ونظراً لما ينطوي على ذلك من مخاطر فإنه يمكن القول إن المبرر الأساسي للرقابة على البنوك هو للحد من مخاطر البنوك – التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع – وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي.

1. القضايا الرئيسة في الرقابة

هناك العديد من القضايا المهمة التي يجب عدم اغفالها عند الحديث عن الرقابة على البنوك كونها تشكل الركائز لمدى متانة وسلامة البنوك وهي:

أ- السيولة (Liquidity)

يتعلق هذا الموضوع بمدى قدرة البنك على الوفاء في التزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء. ويعتبر هذا الأمر أساسي للحفاظ على سمعة البنك ولضمان استمراريته.

وهناك ثلاث وسائل رئيسة يقوم بها البنك للحفاظ على مستوى معين من السيولة:

1. الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسارة.
2. استخدام الفترة المتبقية على استحقاق لكل من الموجودات والمطلوبات لمعرفة حجم التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تحديد الحاجة إلى السيولة من عدمها.
3. سد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من نشاطات البنك.

ب- نوعية الموجودات (Asset Quality)

القضية المركزية في موضوع نوعية الموجودات هي مدى مقدرة المقترض على خدمة الدين حيث أن نوعية الموجودات الرديئة تكون عادة السبب الرئيسي في فشل البنوك. لذا يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة ومتانة البنك. إن نوعية موجودات البنك تؤثر على إيرادات البنك وعلى رأس ماله وسيولته. لذلك

فإن هذا البند يلعب دوراً محورياً عند تقييم البنك الذي سيتم الحديث عنه لاحقاً. إن المقياس الرئيسي لنوعية الموجودات هو مستوى ودرجة حدة الموجودات المصنفة (دون المستوى، المشكوك فيها، الديون الهالكة).

إن نوعية الموجودات لا تقتصر فقط على القروض ولكن تشمل الاستثمارات والنشاطات خارج الميزانية.

ج- تركز المخاطر (Risk Concentration)

الحد من تركز المخاطر يعتبر من أهم أولويات الرقابة على البنوك على اعتبار أنه كلما كان هناك تركز أكبر، كلما ازدادت احتمالية حدوث خسارة. والأسلوب التقليدي في الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم التزامات العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كنسبة من حجم رأس مال البنك، هذا من ناحية أو تحديد حجم استثمارات البنك في قطاع معين من ناحية أخرى.

د- الإدارة (Management)

إن مدى نجاح البنك أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته وإدارته العليا من حيث الخبرة، الكفاءة، والنزاهة. وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة البنك بالقوة وأن يكون ملم بأعمال البنك خاصة في وضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر. وكذلك على إدارة البنك أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموصوفة من قبل مجلس الإدارة. ولتحقيق ذلك الهدف لا بد من وضع هيكل تنظيمي يوضح السياسات والمسؤوليات وخطوط الاتصال في البنك.

هـ- الأنظمة والضوابط (Systems & Controls)

إن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هي لضبط المخاطر ولحماية الموجودات وضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي الذي يسهل تسجيل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد.

وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلة يجب أن تتصف بالشمولية، موثقة بشكل جيد، وتتم مراجعتها بشكل دوري وتكون مفهومة من قبل الأشخاص المعنيين في البنك. كذلك يجب أن تحدد السياسات والإجراءات في البنك صلاحيات الأشخاص وعلى كافة المستويات في البنك، وأن يتم فصل الوظائف ما بين الأشخاص الذين يقومون بإجراء العملية والأشخاص الذين يقومون بالرقابة عليها.

و- كفاية رأس المال (Capital Adequacy)

يستخدم رأس مال البنك كركيزة لامتصاص الخسائر في حال حدوثها وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنوك. وللدلالة على أهمية رأس المال، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام على مستوى عالمي حيث تم وضع تعليمات تطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية راس المال.[1] وقد تم العمل على تحديث التعليمات السابقة بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي كانت تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لكافة النشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك والعمل على إلزام البنك بالاحتفاظ برأس مال كاف لمقابلة خطورة هذه النشاطات.

وتتمحور النسبة الجديدة لكفاية رأس المال (بازل 2) على ضرورة أن يكون حجم رأس المال المطلوب يتناسب تناسباً طردياً مع درجة المخاطر للنشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك. بمعنى تقل متطلبات رأس المال في حال وجود ضبط للمخاطر، وتزيد في حال عدم وجود نظام قوي لادارة المخاطر. وتالياً شرحاً لأهم ملامح معيار كفاية رأس المال.

---

[1] لمعرفة التفاصيل عن هذا الموضوع، يرجى الرجوع إلى مقررات لجنة بازل بهذا الخصوص على الموقع الإلكتروني www.bis.org.

متطلبات رأس المال الجديد

إن معيار رأس المال الجديد مبني على ثلاثة ركائز وهي: الحد الأدنى المطلوب من رأس المال، مراجعة السلطات الرقابية، وضوابط السوق Market Discipline. ويعود السبب في استحداث نسبة رأس المال جديدة كون أن معيار كفاية رأس المال (بازل 1) يعاني من بعض جوانب الضعف، فعلى سبيل المثال لا يفرق المعيار (بازل 1) بين المقترضين. فالمقترض الذي يتصف بتصنيف AAA يتطلب نسبة كفاية رأس مال تماماً مثل المقترض المصنف BB بغض النظر عن الفرق في احتمالية عدم الدفع بين هذين المقترضين، وبالتالي من زاوية العائد على حقوق الملكية فإنه من غير المفضل الإقراض إلى العملاء الممتازين أو الذين يتصفون بانخفاض درجة المخاطر وذلك لانخفاض العائد على قروضهم. كذلك فإن هذا الوضع قد يدفع بالبنوك إلى المراجحة Arbitrage بين الديون بحيث يتم توريق الديون الممتازة والاحتفاظ بالديون ذات الخطورة العالية في محفظة البنك، بمعنى أن نسبة رأس المال القديمة تسهم بطريقة غير مباشرة بالتوجه نحو الإقراض إلى العملاء الغير جديرين أو ذوي الخطورة العالية من أجل تحقيق عائد أكبر على أساس أنه كلما زادت المخاطر كلما زاد العائد.

كذلك فإن معيار (بازل 1) لا يشجع على مبدأ التنويع في المحفظة Diversification والذي عادةً يؤدي إلى تقليل المخاطر، ولا يعالج مخاطر التشغيل Operational Risk. إن هذه العوامل مجتمعة حدت بالسلطات الرقابية الممثلة في لجنة بازل بإعادة النظر في احتساب نسبة رأسمال من أجل التقليل من تأثير هذه العوامل.

ومن الجدير بالذكر أن معيار (بازل 2) يهدف إلى رفع الأمان والمتانة في الجهاز المالي وإلى زيادة المنافسة النوعية. وسيسهم المعيار الجديد في إيجاد مدخل شامل للتعامل مع المخاطر، وسيركز المعيار الجديد على البنوك النشطة دولياً على الرغم أن المعيار الجديد يحتوى على بعض الميادين التي ستكون مناسبة للبنوك التي لديها مستويات مختلفة من التعقيد.

ركائز معيار رأس المال الجديد (بازل 2)

الحد الأدنى لرأس المال

الركيزة الأولى هو وضع الحد الأدنى لرأس المال. إن المعيار (بازل 2) سيبقي على التعريف الحالي لرأس المال والحد الأدنى 8% لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، وللتأكيد على أن المخاطر في كافة المجموعة البنكية قد أخذت بالاعتبار، فإن المعيار بازل (2) سيتم تطبيقه على أساس مجمع. كذلك فإنه سيتم التركيز على احتساب المخاطر بحيث يتم أخذ مخاطر التشغيل Operational Risk بعين الاعتبار، وهذا لم يتم اعتباره في النسبة السابقة.

أما بالنسبة إلى تقييم مخاطر الإقراض فإن هناك خيارات. الأول، *المدخل المعياري* والآخر *مدخل التصنيف الداخلي*، أما الأخير فيشتمل على المدخل البسيط، والمدخل المتقدم. وسيكون استخدام مدخل التصنيف الداخلي مرهون بموافقة السلطات الرقابية على أساس معايير سيتم طرحها من قبل لجنة بازل (سيتم الحديث عن مدخل التصنيف الداخلي لاحقاً).

المدخل المعياري لمخاطر الإقراض (Standardized Approach)

إن المدخل المعياري يتمحور حول تحديد مخاطر كافة الموجودات والمراكز خارج الميزانية للخروج بمجموعة لقيم الموجودات المرجحة بالمخاطر. فمثلاً وزن مخاطر مرجح 100% يعني أن المركز المعرض للمخاطر قد تم اعتباره بالكامل لاحتساب الموجودات الخطرة المرجحة والتي تعني إذا تم ترجمته إلى رأس مال، فإنه يساوي نسبة 8% من قيمته. كذلك وزن مخاطر مرجح بنسبة 20% سيؤدي إلى متطلبات رأسمال بمقدار 1.6%، وعادة تحتسب نسبة كفاية رأس المال حسب المعادلة التالية:

متطلبات رأس المال = الموجودات المرجحة بالمخاطر x 8%

الموجودات المرجحة بالمخاطر = المركز x وزن المخاطر

إن أوزان المخاطر الحالية تعتمد على تصنيف المقترض (حكومة، بنوك، شركات). أما الأوزان الجديدة فسيعاد النظر بها في ضوء التصنيف من قبل مؤسسات خارجية مثل مؤسسات التصنيف أو الجدارة Rating Agencies التي تلتزم بمعايير صارمة.

والجدول التالي يبين أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي الذي سيتم اعتباره عند احتساب نسبة كفاية رأس المال:

الشريحة	AAA to AA-	A + to A-	BBB + to BBB-	BB + to B-	أقل من B-	الغير مصنف
ديون حكومة	صفر	20	50	100	150	100
البنوك (خيار أول)	20	50	100	100	150	100
البنوك (خيار ثاني)	20	50	80	100	150	50
الشريحة	**AAA to AA-**	**A + to A-**	**BBB + to BBB-**	**BB + to BB-**	**أقل من BB-**	**الغير مصنف**
الشركات	20	50	100	100	150	100
عقارات (سكن)		50	50			
عقارات (تجاري)		100	100			

من الجدول أعلاه، يلاحظ أن الأوزان الترجيحية تعتمد بالدرجة الأولى على التصنيف.

أما مؤسسات الأوراق المالية فإنها ستعامل على أنها بنوك. بالنسبة إلى ديون البنوك تجاه الحكومات فإن لجنة بازل تقترح أن يتم اعتماد التصنيف التصديري لهذه الحكومات. أما عن وضع ما يسمى الحد الأدنى للدول فلا ترغب اللجنة بوضعه، وبالتالي فإن الديون تجاه البنوك والشركات والتي لها تصنيف أعلى من الدولة الام يمكن أن يكون لها معاملة تفضيلية من حيث وزن المخاطر على أن لا يقل عن 20%. أما بالنسبة إلى الشريحة التي عليها وزن مخاطر 150% فهي تتضمن الديون غير العاملة التي مضى عليها أكثر من 90 يوم، وتلك التي تتذبذب بشكل عالي مثل رأس المال المبادر Venture Capital والاستثمارات الخاصة.

مدخل التصنيف الداخلي *The Internal Ratings Based Approach*

عبر العقد الأخير، أخذت بعض البنوك التي تعمل دولياً بتطبيق نظام التصنيف الداخلي وبدأت تستخدم مداخل كمية من أجل قياس مخاطر الإقراض، وقد اعتمدت لجنة بازل الأساليب التي تستخدمها البنوك للتصنيف كونها تعكس حقيقة وضع المخاطر لدى هذه البنوك.

وبموجب مبدأ التصنيف الداخلي، على البنوك أن تقسم مخاطر الإقراض لديها تحت البنود التالية:

- شركات كبيرة ومتوسطة الحجم.
- بنوك.
- حكومات.
- قروض التجزئة، القروض الاستهلاكية والقروض العقارية.
- تمويل المشاريع: وبشكل رئيسي القروض العقارية التجارية والمشاريع الفردية.
- الملكية: استثمارات رأس المال المبادر.

مخاطر الشركات

يسمح للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها لتقييم مقدرة المقترض سواء كان شركات، حكومات، أو بنوك بشرط استخدام أسلوب صارم ومعايير إفصاح. وهناك أربعة مكونات للمخاطر مستقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر:

- احتمالية تخلف العميل عن الدفع Probability of default.
- الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع Loss given default.
- حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع Exposure at default.
- موعد استحقاق العملية Maturity of the transaction.

احتمالية التخلف عن الدفع (Probability of Default)

على البنك أن يحتسب احتمالية التخلف عن الدفع عبر سنة واحدة لكل مقترض، ويجب أن تعكس هذه وجهة نظر متحفظة لاحتمالية التخلف في المدى البعيد، ويجب أن تكون مبنية على خلفية تاريخية وبيانات مدروسة. ويمكن أن تعتمد البنوك احتساب احتمالية التخلف عن الدفع إما على خبرتها في هذا المجال أو الاستعانة بنماذج إحصائية معدة لهذه الغاية. فمثلاً إذا كانت احتمالية الدفع 2%، يعني ذلك أنه من كل 100 مرة، فإن العميل سيتعثر مرتين.

إن التقليل من مخاطر الإقراض باستخدام الكفالات أو المشتقات يمكن أن تؤثر على احتمالية التخلف عن الدفع. إذا كان تصنيف الكفيل (A) أو أكثر فإنه يحل محل المقترض ويخضع هذا الاحلال إلى حد أدنى 15% في حالة أن يكون الكفيل مؤسسة. أما حسب الطريقة المتقدمة، يمكن أن تستخدم البنوك تقييمها الداخلي في موضوع التحويل ولا يوجد حد أدنى في هذه الحالة للتحويل.

الخسائر في ظل عدم الدفع (Loss Given Default)

هي الخسائر المتحققة بعد تعثر العميل وتتحقق على أساس نسبة من إجمالي المبلغ مطروح منه نسبة المبلغ المسترد. وتقل هذه الخسائر في حالة وجود ضمانات حسب المدخل الأساسي. وتقوم البنوك باحتساب الخسائر في ظل عدم الدفع حسب الآتي:

- الالتزامات الجيدة 50% خسائر في ظل عدم الدفع.
- الالتزامات المتوسطة 75% خسائر في ظل عدم الدفع.
- الالتزامات المضمونة بضمانات مالية 50% أو 75%.
- الالتزامات المضمونة بضمانات عقارية 40% أو 50%.

المخاطر عند تخلف العميل عن الدفع (Exposure at Default)

هي قيمة خسائر البنك في لحظة تعثر العميل وهي تختلف عن حجم التزامات العميل تجاه البنك في البداية حيث يمكن أن يكون هناك التزامات غير مسحوبة أو يمكن أن يكون هناك ضمانات تم استخدامها أو تم استخدام المشتقات.

يتم اشتقاق الموجودات المرجحة بالمخاطر حسب مدخل التصنيف الداخلي كالتالي:

حسب المدخل الأساسي أو البسيط والمتقدم فإن متطلبات رأس المال مشتقة من أن الخسائر المتوقعة تعتمد على احتمالية التخلف عن الدفع، الخسائر في ظل عدم الدفع، والمخاطر عند التخلف لعدم الدفع.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال } 8\% = \frac{\text{رأس المـــــال التنظيمـــــي}}{\text{الموجودات الخطرة + بعض التعديلات}}$$

إن بعض التعديلات تعكس درجة تركز المخاطر للمحفظة ككل:

الموجودات الخطرة المرجحة = المخاطر عند التخلف x وزن المخاطر

وزن المخاطر يمكن احتسابه:

$$\text{وزن المخاطر} = \frac{\text{(الخسائر في ظل عدم الدفع)}}{50} \times \text{مؤشر المخاطر المرجحة}$$

إن مؤشر المخاطر تحتسب على أساس معادلة تعتمد على احتمالية عدم الدفع:

Selected Bench Mark Risk Weight Values for Corporate Exposure

PD%	0.03	0.0	0.1	0.2	0.4	0.5	0.7	1	2	3	5	10	15	20
BRW	14	19	29	45	70	81	100	125	192	246	331	482	588	125

حيث أن:

PD هي احتمالية فشل العميل.

BRW هي مؤشر على وزن المخاطر.

على سبيل المثال فإن حجم المخاطر لقرض مساند مصنف BBB:

الخسائر في ظل عدم الدفع للقرض المساند 75%.

RW = 75/50 X 100 = 150

لذلك فإن متطلبات رأس المال = 150% x 8% = 12%

المخاطر التشغيلية

هي المخاطر الناتجة عن عدم سلامة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية. ووفق متطلبات بازل (2) فإن هناك ثلاثة منهجيات يمكن للبنوك استخدامها لاحتساب حجم رأس المال إزاء المخاطر التشغيلية وهي:

- المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach.
- المنهج المعياري Standardized Approach.
- أسلوب القياس المتقدم Advanced Measurement Approach.

المؤشر الأساسي: وفق هذه الطريقة فإن على البنوك أن تحتفظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوي متوسط نسبة ثابتة تسمى (الفا) من إجمالي دخل البنك لآخر ثلاثة سنوات حقق فيها البنك ربح. ولهذه الغاية فإن إجمالي الدخل هو إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات.

المنهج المعياري: حسب هذه الطريقة يتم احتساب متطلبات رأس المال إزاء المخاطر التشغيلية وذلك بتصنيف مصادر المخاطر حسب وحدات العمل وحسب الخدمات المصرفية المقدمة. فمثلاً في حالة الخدمات المصرفية بالتجزئة المقدمة من البنوك التجارية يتم استخدام

متوسط الأصول السنوية كمؤشر وتضرب بمعامل رأس مال مقداره 12%، في حين في حالة الخدمات المصرفية التجارية يكون معامل رأس المال 15%.

منهج القياس المتقدم: تترك للبنوك حرية احتساب متطلبات رأس المال وفق برامج إحصائية توافق عليها السلطات الرقابية.

الركيزة الثانية

مراجعة السلطات الرقابية (Supervisory Review Process)

إن عملية المراجعة تتطلب من السلطات الرقابية التأكد من أن كل بنك لديه إجراءات داخلية متينة من أجل تقييم كفاية رأس المال مبني على تقييم مفصل للمخاطر لديه. إن الإطار الجديد يشدد على أهمية أن تكون إدارة البنك تعمل على تطوير عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال وتضع أهداف لحجم رأس المال يتماشى مع مخاطر البنك وبيئة الرقابة لديه.

إن أهم ملامح هذا النظام هي:

1. إلمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك بدرجة المخاطر.
2. تقييم متين لكفاية رأس المال.
3. تقييم شامل للمخاطر.
4. مراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية.

إن مسؤولية السلطات الرقابية تتمثل في تقييم الكيفية التي يقيم بها البنك احتياجاته من رأس المال مقارنة مع المخاطر، وبالتالي فإن الرقابة الداخلية ستكون خاضعة لرقابة وتدخل السلطات الرقابية حيثما يكون ذلك مناسباً.

هناك أربعة مبادئ رئيسة للمراجعة الرقابية وهي:

1. أن يكون لدى البنوك إجراءات لتقييم مدى كفاية رأس المال مقارنة بحجم المخاطر وكذلك وجود استراتيجية للإبقاء على مستويات كافية من رأس المال.
2. على السلطات الرقابية أن تقوم بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية لدى البنك فيما يتعلق بتقييم رأس المال لديها وكذلك الاستراتيجيات لديها. وكذلك مقدرة البنوك على مراقبة وضمان التقيد بالنسب المفروضة من السلطات الرقابية. وعلى السلطات الرقابية القيام بما يلزم في حال عدم الرضي عن ما تقوم به البنوك من إجراءات بهذا الخصوص.
3. على البنوك أن تحتفظ بنسب رأس مال تزيد عن الحد الأدنى المقرر وأن يكون لدى السلطات الرقابية الحق في الطلب من البنوك الاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحدود الدنيا المقررة.
4. على السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخاطر البنك وأن تطلب من البنك إجراءات تصحيحية فورية إذا لم يتم الاحتفاظ برأس مال كاف.

إن تنفيذ مثل هذه المقترحات يتطلب في معظم الأحيان الحوار ما بين الجهات الرقابية والبنوك. وهذا يتطلب تدريب كادر الرقابة في البنوك المركزية.

الركيزة الثالثة

ضوابط السوق (Market Discipline)

إن الدعامة الثالثة تتمحور حول مدخل ضوابط السوق من خلال زيادة الإفصاح من قبل البنوك. إن الإفصاح الفعّال ضروري للتأكد من أن المشاركين في السوق يستطيعوا فهم وضع مخاطر البنك وكفاية رأس المال. إن الإطار الجديد قد وضع متطلبات الإفصاح وتوصيات في عدة مناحي بما في ذلك كيفية احتساب البنك لرأس المال وأساليب تقييم المخاطر لديه.

إن الإفصاح يجب أن يتم بشكل نصف سنوي على الأقل متضمناً الآتي:

1. تركيبة رأس المال.
2. المخاطر وتقييمها. (مخاطر الإقراض، مخاطر السوق، ومخاطر العمليات).
3. شرح نظام التصنيف.
4. تفاصيل عن قطاعات الصناعة، نوعية الطرف الثالث، مواعيد الاستحقاق، حجم الديون المتعثرة، مخصصات الديون المشكوك فيها والمخصصات.
5. الهيكل التنظيمي لوظائف إدارة مخاطر الائتمان وتعاريفها.
6. تفصيل للمحفظة في ضوء التصنيف لكل قطاع.
7. احتساب احتمالية التخلف عن الدفع لكل شريحة مصنفة.
8. الأداء السابق كمؤشر على نوعية ومصداقية النظام.
9. أساليب تقليل المخاطر، معالجة الضمانات.

المضامين الاقتصادية لأسلوب رأس المال الجديد

سيترتب على تطبيق رأس المال الجديد عدة أمور من أهمها قيام البنوك بمراجعة أسلوب منح الائتمان وإدارة المخاطر وتحديث وتطوير الأنظمة الحاسوبية. كذلك يتطلب أسلوب تطبيق رأس المال الجديد من مدققي الحسابات والسلطات الرقابية مراجعة الأساليب الحالية في ممارسة نشاطاتهم.

أما عن فوائد نسبة كفاية رأس المال الجيدة فهي:

- سيكون هناك توافق أفضل بين رأس المال التنظيمي وحجم المخاطر لدى البنك.
- إدارة أفضل لرأس المال الداخلي.
- اعتراف أكبر بالضمان كأسلوب للتقليل من المخاطر.
- تخفيض متطلبات رأس المال لمحفظة القروض التي تتضمن أفضل العملاء وتتصف بالتنويع.

2. أسس الرقابة الفعّالة (Core Principles)

تستند الرقابة الفعالة إلى ثلاثة ركائز هامة هي: التشريعات المصرفية، السلطة الرقابية، البيئة القانونية والمحاسبية.

أ- التشريعات المصرفية

يجب أن تكفل التشريعات المصرفية أولاً تحديد مفهوم البنك والذي يشمل في إطاره العام قبول الودائع ومنح التسهيلات. كذلك يجب أن تكفل التشريعات المصرفية صلاحيات وسلطة الرقابة على البنوك والمتمثلة بالآتي:

1. تحديد معايير ترخيص البنوك.
2. حفاظ السلطات الرقابية على سرية المعلومات الخاصة بالبنوك، وأن يكون الإفصاح عن هذه المعلومات مؤطرة بأطر قانونية.
3. أن تكون صلاحيات الجهات الرقابية معززة بقوانين من أجل فرض قرارات السلطة الرقابية مثل إلغاء رخصة البنك وتحديد النشاطات التي يمكن للبنوك ممارستها.
4. أحكام توضح عملية الرقابة المجمعة على نشاطات البنوك التي تعمل بأكثر من دولة.

ب- السلطة الرقابية

حتى تقوم السلطة الرقابية بدورها على أكمل وجه يجب أن تتمتع بالاستقلالية كما يجب أن تكون خاضعة للمساءلة أمام جهة معينة تكون عادةً البرلمان في كثير من الدول. أما عن الكيفية التي تقوم بها السلطة الرقابية للقيام بدورها فسيتم الحديث عنها لاحقاً عندما نستعرض مفهوم الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية.

ج- البيئة المحاسبية والقانونية

إن الإطار المحاسبي والقانوني هو ضروري ليس فقط من أجل الرقابة الفاعلة ولكن مفيدة أيضاً للبنوك من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية.

إن الإطار القانوني يجب أن يعالج الأمور التالية:

1. البنك من حيث تشكيله، الملكية، الحقوق والالتزامات للمالكين.
2. حقوق الملكية وعلى وجه الخصوص الوسائل التي تمكن البنك من حوزة الضمانات التي لديه مقابل القروض المقدمة.
3. العسر المالي: الظروف والكيفية التي يحق فيها للدائنين أن يطلبوا تصفية البنك.

أما النظام المحاسبي فيجب أن يشتمل على ما يلي:

1. معايير محاسبية متفق عليها يتم التقيد بها من كافة البنوك.
2. مراجعة مستقلة من قبل مدققين خارجيين.
3. الإفصاح عن البيانات المالية المدققة.

3. الرقابة المكتبية والميدانية (Off-and On-Site Supervision)

تخضع البنوك لأسلوبين من الرقابة هما الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية.

أ- الرقابة المكتبية (Off-Site Supervision)

تشمل الرقابة المكتبية مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم إلى السلطات الرقابية من قبل البنوك. إن تحليل هذه البيانات عادة يسهل عملية الرقابة على أداء البنوك وبالتالي يمكن معرفة المشاكل التي قد تطرأ على أعمال البنك. وهذا النوع من الرقابة يجعل من عملية الرقابة الميدانية عملية فعالة. كذلك مقارنة أداء البنوك إزاء بعضها البعض تمكّن المحلل من معرفة الاتجاه الذي تتجه إليه هذه البنوك.

إن فاعلية الرقابة المكتبية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى صحة ودقة ومصداقية البيانات التي تقوم البنوك بتزويد السلطات الرقابية بها. ويتم التحقيق من ذلك من خلال الرقابة الميدانية. وفي الوقت الذي تكون فيه الرقابة المكتبية مفيدة في حالة تحليل بعض القضايا مثل رأس المال والسيولة وغيرها، ألا أنها قد لا تكون ناجحة في تحليل بعض القضايا مثل قوة الإدارة ومخاطر التشغيل، وهذا ما يمكن تغطيته من خلال الرقابة الميدانية.

ب- الرقابة الميدانية (On-Site Supervision)

تتمثل الرقابة الميدانية في القيام بالتأكد من أن البنك يقوم بممارسة أعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة بالإضافة إلى التأكد من مدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.

إن من أهم أهداف الرقابة على البنوك هو التأكد من مدى سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك. وبالتالي لقياس مدى متانة وسلامة الوضع المالي للبنك يتم استخدام نظام CAMELS الذي يشير إلى الأحرف الأولى من نشاطات البنك وهي رأس المال، نوعية الموجودات، الإدارة، الربحية، السيولة ومن ثم حساسية الموجودات لمخاطر السوق. وتالياً عرضاً مفصلاً لأهم مكونات نظام تصنيف البنوك.

نظام تصنيف البنوك (Banks Rating System)

أثبت نظام تقييم نظام البنوك على أنه أداة رقابية فعالة لتقييم مدى متانة البنوك على أساس موحد ولتحديد البنوك التي تحتاج إلى اهتمام وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية .

إن نظام التقييم يأخذ بالاعتبار بعض العوامل المالية والإدارية، والالتزام بالأنظمة والتي هي متشابه لكل البنوك. وبموجب هذا النظام فإن الجهة الرقابية تسعى إلى التأكد من أن كل البنوك تقيّم على أساس موحد وشامل وان اهتمام السلطات الرقابية ينصب بالدرجة الأولى

على تلك البنوك التي تظهر نوعاً من مؤشرات الضعف المالية والعملية .

كذلك فإن نظام التقييم الموحد يستخدم كأداة مفيدة لتعريف بنوك المشكل وكذلك تصنيف البنوك الضعيفة في خانة واحدة. وبالتالي فإن نظام التصنيف يساعد المؤسسات ذات العلاقة للقيام بمهمتها وهو الحفاظ على الاستقرار وثقة الجمهور بالنظام المصرفي.

لمحة عن نظام التقييم (Camels)

بموجب نظام التقييم الموحد يعطى كل بنك تصنيف مجمع مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية. إن هذه العناصر هي كفاية رأس المال، نوعية الموجودات، مقدرة الإدارة، نوعية ومستوى الإيرادات، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق. إن تقييم هذه العناصر يؤخذ بالاعتبار حجم البنك و درجة تعقيد نشاطاته، ومخاطر البنك الكلية .

إن التصنيف مبنى على أساس رقمي من (1-5) حيث أن التصنيف (1) يشير إلى التصنيف الأعلى، الأداء المميز، وادارة جيدة للمخاطر وحاجة أقل من اهتمام السلطات الرقابية. بينما يعني التصنيف (5) التصنيف الأقل، ضعف في الأداء، إدارة غير كفؤة للمخاطر وبالتالي الحاجة إلى اهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية. إن التصنيف الكلي للبنك عادة له علاقة بالتصنيف لكل من العناصر الستة سالفة الذكر. وهذا لا يعني أن التصنيف الكلي هو الوسط الحسابي لمجموع التصنيف للعناصر الستة. ولكن التصنيف الكلى يمكن أن يتضمن أي عنصر يمكن أن يكون له أثر كبير على متانة الوضع المالي للبنك وعادة يتم الإفصاح عن تصنيف البنك لمجلس إدارة البنك والإدارة العليا في البنك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الشأن.

إن مقدرة الإدارة للتجاوب مع الظروف والمستجدات والتعامل مع المخاطر التي قد تنشأ نتيجة لهذه العوامل أو نتيجة لقيام البنك بتقديم منتجات جديدة له الأثر الكبير في تقييم مخاطر البنك واحتياجاته الرقابية من قبل السلطات الرقابية. ولهذه الأسباب إن موضوع الإدارة يُعطى اهتمام خاص عندما يتم عمل التصنيف الكلي للبنك .

إن مقدرة الإدارة كذلك على إيجاد أنظمة ضبط ورقابة فعّالة يجب أن تأخذ بالاعتبار عندما يتم وضع التصنيف. ولكن يجب التنويه إلى أن الممارسات الإدارية المناسبة تختلف بين البنوك لأن ذلك يعتمد على حجم البنك ودرجة تعقيد حجم المخاطر لديه. ففي حالة البنوك الصغيرة والتي تقوم بنشاطات مصرفية بسيطة ويكون للإدارة دور كبير في مراقبة الأعمال على أساس يومي تحتاج إلى وجود نظام إداري ونظام ضبط بسيطين. أما البنوك الكبيرة والمعقدة فإنها تحتاج إلى وجود أنظمة رقابة فعالة وأنظمة إدارية كبيرة مفصلة للتعامل مع النشاطات المتعددة للبنك وبالتالي تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بالمعلومات اللازمة لغاية الرقابة اليومية للنشاطات المصرفية للبنك.

التصنيف الكلي (Composite Rating)

إن التصنيف الكلي يعتمد على تقييم دقيق لأداء البنك على كافة المستويات الإدارية، التشغيلية والمالية، ومدى التقيد بالأنظمة والتعليمات. إن العناصر الرئيسة التي تستخدم لتقييم نشاطات البنك التشغيلية والمالية هي: رأس المال، نوعية الموجودات، مقدرة الإدارة، نوعية وكمية الإيرادات، كفاية السيولة، والحساسية لمخاطر السوق. وكما ذكر سابقا فإن التصنيف يتراوح ما بين (1-5) وتاليا شرح مفصل لكل من درجات التصنيف.

تصنيف قوي 1 (Strong)

يعطى هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة من جميع النواحي ولا يوجد لديه أية نقاط ضعف. وإذا كان هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك . وكذلك تكون البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بنوك

قوية وعندها القدرة لمقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي. وتكون أيضا هذه البنوك ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة. وبالتالي فإن هذه البنوك تتمتع بأداء قوي وادارة كفوءة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية .

تصنيف مرضي 2 (Satisfactory)

إن البنوك في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة. ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الإدارة والإدارة. تكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية. تلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالأنظمة والقوانين. إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون إلى حد ما مرضية مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيد عملياته، ولا يوجد هناك قلق ذا أثر مادي من قبل السلطات الرقابية وبالتالي فإن تدخل السلطات الرقابية يكون عادة محدود وغير رسمي.

تصنيف متوسط 3 (Fair)

تشكل البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة قلق للسلطات الرقابية بسبب بعض مكونات التصنيف سالفة الذكر. إن هذه البنوك تعاني من بعض نواحي الضعف والتي تتراوح ما بين متوسط إلى حادة. يمكن أن ينقص إدارة البنك القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف ضمن اطار زمني محدد. تكون مثل هذه البنوك عادة غير قادرة للتعامل مع تقلبات العمل وتكون عرضة أكثر للظروف الخارجية بدرجة أكبر من تلك البنوك المصنفة 1 و 2. كذلك تكون هذه البنوك غير متقيدة وبدرجة معقولة مع الأنظمة والقوانين. إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية بالنسبة إلى حجم البنوك ودرجة تعقيداتها وحجم مخاطرها.

تحتاج هذه البنوك إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية. فشل هذه البنوك غير مؤكد في ظل سلامة ومتانة هذه البنوك .

تصنيف حدّي 4 (Marginal)

إن البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة وغير متينة ويكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي وتتراوح مشكلة هذه البنوك ما بين حادة إلى حرجة. لا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس إدارة البنك وتكون البنوك في هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع تقلبات ظروف العمل ولا تتقيد هذه البنوك مع القوانين والأنظمة. إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيداته ودرجة مخاطره. تتطلب هذه البنوك رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية مما يعني في معظم الأحيان الطلب من هذه البنوك القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع. تشكل هذه البنوك نوع من التهديد لمؤسسة ضمان الودائع. احتمالية الفشل كبيرة لهذه البنوك إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضى.

تصنيف غير مرضي 5 (Unsatisfactory)

البنوك التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء، وضعف كبير في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم البنك ودرجة تعقيداته وحجم المخاطر لديه. وتشكل قلق كبير للسلطات الرقابية. إن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها ولتصحيحها تحتاج هذه البنوك إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لهذه البنوك للاستمرار. تحتاج هذه البنوك أيضاً إلى رقابة مستمرة واحتمالية فشل هذه البنوك تكون كبيرة .

نظام كاملز (CAMELS)

سيتم عرض كل عنصر من عناصر التصنيف أولاً بالتعريف ومن ثم بقائمة عناصر التصنيف ووصف مختصر عن معنى الرقم الذي يعطى للبنك.

كفاية رأس المال (Capital Adequacy)

يتوقع من كل بنك أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لدى البنك وكذلك إلى مقدرة البنك على تعريف، قياس، مراقبة وضبط هذه المخاطر. إن أثر كل من القروض، مخاطر السوق والمخاطر الأخرى على الوضع المالي للبنك يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم رأس المال.

إن نوع وحجم المخاطر هي التي تحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به وكذلك المدى الذي يمكن أن يكون حجم رأس المال أكبر من الحد الأدنى المطلوب.

إن تصنيف رأس المال لدى البنك هو مبني على أساس العوامل التالية:

- مستوى ونوعية رأس المال والوضع المالي الكلي للبنك.
- مقدرة الإدارة على عمل الاحتياطيات كرأس مال إضافي.
- طبيعة ، اتجاه وحجم الديون المتعثرة، وكذلك كفاية المخصصات واحتياطيات التقييم.
- مكونات ميزانية البنك مثل طبيعة وحجم الموجودات غير الملموسة، مخاطر السوق، مخاطر التركز والمخاطر المتعلقة بالنشاطات غير التقليدية.
- المخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية، نوعية وقوة الإيرادات ومدى معقولية توزيع الأرباح.
- مستقبل النمو لدى البنك.
- المقدرة على الدخول إلى سوق رأس المال للحصول على التمويل ومصادر رأس المال الأخرى متضمن ذلك الدعم من قبل الشركة الام .

ويكون التصنيف كما يلي:

1. ⟸ يعني رأس مال قوي بالنسبة إلى حجم المخاطر لدى البنك.
2. ⟸ يعني رأس مال مرضي مقارنة بحجم المخاطر لدى البنك.

3. ⟸ يعني رأس مال أقل من مرضي ولا يدعم بشكل كامل مخاطر البنك:
إن هذا التصنيف يبين الحاجة إلى تحسين مستوى رأس المال حتى ولو كان مستوى رأس المال يزيد عن الحد الأدنى المقرر.
4. ⟸ يعني نقص في رأس المال، وفي ضوء حجم المخاطر لدى البنك فإن مستقبل البنك مهدد مما يتطلب الدعم من المساهمين أو مصادر خارجية أخرى.
5. ⟸ يعني نقص كبير في رأس المال مما يهدد البنك ويتطلب دعم فوري من المساهمين أو أية مصادر خارجية أخرى.

نوعية الموجودات (Asset Quality)

إن تصنيف نوعية الموجودات يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة، ونشاطات خارج الميزانية. كذلك فإن التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد، قياس، مراقبة وضبط المخاطر. إن تقييم نوعية الموجودات يجب أن يأخذ بالاعتبار كفاية مخصصات الديون، المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات مثل المخاطر التشغيلية، السوق، السمعة، الاستراتيجية والتقيد بالأنظمة.

إن تقييم نوعية الموجودات يعتمد على العوامل التالية :

- كفاية معايير الضمانات، قوة إدارة القروض ومدى مناسبة تحديد المخاطر.
- مستوى، توزيع، حده، واتجاه ديون المشكل المصنفة، المجدولة والديون غير العاملة داخل وخارج الميزانية.
- كفاية مخصصات الديون والاستثمارات أو احتياطيات التقييم.
- مخاطر الإقراض الناجمة عن أو المخفضة في عمليات خارج أرقام الميزانية مثل الالتزامات غير الممولة، المشتقات، الاعتمادات وخطوط الإقراض.
- تنوع ونوعية محفظة القروض والاستثمارات.
- نشاطات التعهد بالتغطية المتعلقة بنشاطات الاتجار.
- تركز التسهيلات.

- سياسات وإجراءات القروض والاستثمارات.
- مقدرة الإدارة على إدارة موجودات البنك متضمناً ذلك تحصيل الديون.
- كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات.
- حجم وطبيعة توثيق الديون.

ويأتي التصنيف كما يلي:

1. ⟸ يعني نوعية موجوداته قوية، وإدارة قوية للقروض، المشاكل معروفة ومحدودة والمخاطر طفيفة مقارنة بحجم رأس المال ومقدرة إدارة البنك. إن نوعية الموجودات في مثل هذا البنك لا تستدعي أية اهتمام رقابي.
2. ⟸ تعني أن نوعية الموجودات مرضيه وكذلك بالنسبة إلى إدارة القروض:
إن مستوى وحده تصنيف القروض والمشاكل الأخرى تحتاج إلى اهتمام محدود من قبل السلطات الرقابيه. إن حجم المخاطر ينسجم وحجم رأس المال ومقدرة الإدارة.
3. ⟸ إن نوعية الموجودات وإدارة القروض أقل من مرضيه:
إن نوعية الموجودات والمخاطر الأخرى يحتاج إلى اهتمام من قبل السلطاث الرقابية وهناك حاجه لتحسين مستوى إدارة القروض وادارة المخاطر من قبل الإدارة. اتجاه تصنيف الديون يكون ثابت أو قابل للتدهور.
4. ⟸ هناك ضعف في نوعيه الموجودات واداره القروض:
إن مستوى المخاطر وكذلك مستوى الموجودات المصنفة مرتفع وغير مسيطر عليه بشكل كاف ويمكن أن يعرض البنك إلى خسائر محتملة إذا تراكمت بدون معالجه.
5. ⟸ ضعف كبير في نوعية الموجودات واداره القروض مما يشكل تهديد مباشر إلى وضع البنك المالي.

الإدارة (Management)

يجب أن يعكس هذا البند مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور المنوط بهما لتحديد، قياس، مراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أن البنك يمارس نشاطاته بطريقة آمنة وسليمة ويتماشى مع الأنظمة والقوانين.

بشكل عام لا يفترض بمجلس الإدارة أن يكون منخرط في الأعمال اليومية للبنك ولكن يجب أن يقدم المجلس الخطوط العريضة والإرشادات لمستوى المخاطر المقبولة والتأكد من أن السياسات والإجراءات والممارسات المناسبة قد تم إنشاؤها. إن الإدارة العليا مسؤولة عن تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات والممارسات التي تترجم أهداف مجلس الإدارة إلى ممارسات صحيحة وسليمة.

معتمداً على طبيعة وحجم نشاطات البنك، يمكن أن تحتاج الإدارة إلى التعامل مع المخاطر التالية: الإقراض، السوق، التشغيلية، السمعة، الاستراتيجية، التقيد بالأنظمة والقوانين، القانونية، السيولة والمخاطر الأخرى. إن الممارسات الإدارية السليمة يمكن أن يستدل عليها من خلال معرفة سجل الإدارة والإدارة العليا، كفاءة الموظفين، كفاية السياسات وأنظمة الضبط أخذاً بالاعتبار حجم ودرجة تعقيد البنك، نظام التدقيق ونظام الضبط ومدى فعالية ومراقبة إدارة المخاطر وأنظمة المعلومات.

إن تقييم مقدرة الإدارة يجب أن يعتمد على العوامل التالية:

- مستوى ونوعية معرفة مجلس الإدارة بنشاطات البنك.
- مقدرة مجلس الإدارة والإدارة كل حسب اختصاصه للتخطيط وللتعامل مع المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن تغير ظروف العمل أو المبادرة في تقديم نشاطات ومنتجات جديدة.
- كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتعامل مع كافة المخاطر.
- دقة وتوقيت وفعالية أنظمة المعلومات وأنظمة مراقبة المخاطر.

- كفاية أنظمة التدقيق وأنظمة الضبط من أجل تفعيل كفاءة العمليات، وعملية كتابة التقارير، حماية الموجودات والتأكد من التقيد بالقوانين والأنظمة.
- التجاوب مع التوصيات من قبل المدققين والسلطات الرقابية.
- عمق الإدارة والخلافة.
- المدى الذي يقع فيه مجلس الإدارة والإدارة للتأثير الخارجي.
- مدى معقولية سياسات الحوافز وتجنب العمل الفردي.
- مدى رغبة الإدارة في رعاية مصالح البنك القانونية وخدمة المجتمع.
- الأداء الكلي للبنك وحجم مخاطره.

ويأتي التصنيف كما يلي:

1. ⟸ يعني أداء قوي من قبل الإدارة ومجلس الإدارة وإدارة قوية للمخاطر تتناسب وحجم ودرجة تعقيد وحجم المخاطر الكلية للبنك. كل المخاطر المهمة معرفة ومسيطر عليها، ومجلس الإدارة والادارة أبدو مقدرة على التعامل مع المخاطر وبنجاح.
2. ⟸ يشير إلى إدارة مرضية تتناسب وحجم درجة خطورة البنك. هناك نقاط ضعف طفيفة ولكنها ليست ذات أثر مادي يمكن أن تهدد البنك. وبشكل عام فإن المخاطر والمشاكل المهمة معرفة ومراقبة ومسيطر عليها بشكل فعّال.
3. ⟸ يشير إلى أن أداء إدارة البنك ومجلس ادارته تحتاج إلى نوع من التحسين والتطوير أو إلى أن إدارة المخاطر أقل من مرضية:

   إن مقدرة الإدارة أو مجلس الإدارة يمكن أن تكون غير كافية ولا تتناسب وحجم طبيعة وظروف البنك. إن المشاكل والمخاطر المهمة يمكن أن تكون غير معرفة، ومقاسة ومراقبة بشكل كاف.

4. ⟸ يشير إلى ضعف في الإدارة ومجلس الإدارة أو أن إدارة المخاطر غير كافية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم البنك. مستوى المخاطر عالية وإن المشاكل غير معرفة ومراقبة بشكل كاف وتتطلب إجراء فوري من قبل مجلس الإدارة للحفاظ على متانة البنك. تغيير أو تقوية الإدارة أو مجلس الإدارة يمكن أن يكون ضروري.
5. ⟸ يشير إلى ضعف كبير في أداء الإدارة أو مجلس الإدارة أو إدارة المخاطر، حيث أن الإدارة أو مجلس الإدارة لم يبدو أي رغبة أو مقدرة على تصحيح الأوضاع أو تطبيق إدارة مخاطر جيدة. إن المخاطر غير معرفة ومراقبة بشكل كاف مما يهدد استمرارية البنك. تغيير أو تقوية الإدارة أو مجلس الإدارة ضروري.

الإيرادات (Earnings)

إن تصنيف الإيرادات يجب ألا يعكس فقط حجم واتجاه الإيرادات ولكن العوامل التي يمكن أن تؤثر على مقدار أو نوعية الإيرادات مثل مخاطر الإقراض، والتي يمكن أن تؤدي إلى الحاجة إلى مخصصات أو بمخاطر السوق والتي يمكن أن تعرض إيرادات البنك إلى التغير نتيجة لتغير سعر الفائدة.

كذلك فإن نوعية الإيرادات يمكن أن تتأثر بالاعتماد على أرباح غير متكررة أو على ميزة ضريبية. كذلك فإن الربحية يمكن أن تتأثر بعدم القدرة على الحصول على الاحتياجات التمويلية أو عدم القدرة على ضبط النفقات أو تبني استراتيجية ضعيفة.

إن تصنيف إيرادات البنك يبني على العوامل التالية:

- مستوى الإيرادات بما في ذلك اتجاه الإيرادات واستقرارها.
- القدرة على تدعيم حسابات راس المال من خلال الأرباح المحتجزة.
- نوعية ومصادر الإيرادات.
- نسبة المصاريف إلى العمليات.
- كفاية نظام الموازنة وعمليات التنبؤ وإدارة المخاطر المعلومات.

- كفاية حجم مخصصات الديون.
- الإيرادات المتعلقة بمخاطر السوق مثل سعر الفائدة، سعر الصرف.

ويأتي التصنيف كما يلي:

1. ⟸ يعني أن الإيرادات قوية وأن الإيرادات أكثر من كافية لدعم العمليات والاحتفاظ برأس مال كاف، وكذلك مخصصات كافية بعد الأخذ بالاعتبار نوعية الموجودات، النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الإيرادات.
2. ⟸ يعني أن الإيرادات مرضية وأن الإيرادات كافية لدعم العمليات وللاحتفاظ بمستوى كاف من رأس المال والمخصصات بعد أن يتم الأخذ بعين الاعتبار نوعية الموجودات، النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الإيرادات. إن الإيرادات الثابتة أو التي تعاني من تراجع طفيف يمكن أن تعطي تصنيف 2 بشرط أن مستوى الإيرادات للبنك كافية في ضوء العوامل المشار إليها أعلاه.
3. ⟸ يشير إلى الحاجة إلى ضرورة تحسين الإيرادات، ويمكن أن تكون الإيرادات لا تدعم بشكل كامل العمليات ولدعم رأس المال والمخصصات بالنسبة إلى ضرورة البنك ونسبة النمو لديه والعوامل الأخرى التي تؤثر على نوعية وكمية واتجاه الإيرادات.
4. ⟸ يعني أن الإيرادات غير كافية لدعم العمليات وللإبقاء على مستوى كاف من رأس المال والمخصصات. إن البنك الذي يصنف 4 يعني أن إيراداته متقلبة أو تعاني من صغر حجم الهامش، أو ممكن أن تكون متراجعة عن الفترة السابقة.
5. ⟸ يعني أن الإيرادات غير كافية وبشكل كبير. أن البنك المصنف 5 يعني أن البنك يعاني من خسائر يمكن أن تشكل تهديدات مستقبل البنك.

السيولة (Liquidity)

عند *تقييم سيولة* البنك يجب أن يأخذ بالاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية للسيولة نظراً للاحتياجات التمويلية، بالإضافة إلى مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لديه. بشكل عام فإن إدارة السيولة لدى البنك يجب أن تكفل أن البنك قادر على الإبقاء على مستوى كاف من السيولة لمقابلة الالتزامات لدى البنك وبالوقت المناسب. كذلك فإن إدارة السيولة يجب أن تكفل بأن الاحتفاظ بالسيولة لا يكون على حساب الكلفة أو الاعتماد على مصادر أموال قد لا تكون متوفرة في الظروف الصعبة.

يمكن أن يبني تصنيف السيولة على العوامل التالية:

- كفاية مصادر الأموال بالمقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية ومقدرة البنك على مقابلة الالتزامات دون التأثير على عملياته وبشكل سلبي.
- جاهزية الموجودات القابلة للتسييل إلى نقد بدون خسارة.
- المقدرة إلى الوصول إلى الأسواق النقدية.
- مستوى تنوع مصادر الأموال داخل وخارج الميزانية.
- درجة الاعتماد على مصادر الأموال قصيرة الأجل.
- اتجاه واستمرار الودائع.
- القدرة على توريق وبيع الموجودات.
- مقدرة الإدارة على تعريف، قياس، مراقبة وضبط وضع السيولة متضمناً ذلك إدارة السيولة، سياسات السيولة، إدارة أنظمة المعلومات وكذلك خطط الطوارئ.

ويأتي التصنيف كما يلي:

1. ⟸ يعني أن السيولة وإدارتها قوية وأن البنك لديه مصادر مؤكدة للحصول على الأموال بشروط جيدة لمقابلة الالتزامات الحالية والمستقبلية.

2. ⟸ يعني مستوى مرضي من السيولة وكذلك إدارتها. وإن لدى البنك مصادر تمويلية وبشروط مقبولة لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية. يمكن أن يكون في إدارة السيولة ضعف بسيط.
3. ⟸ يعني أن مستوى السيولة أو إدارتها بحاجة إلى تحسين. إن البنك المُعطى تصنيف 3 لسيولته يمكن أن يكون يعاني من عدم القدرة على الحصول على الأمور بشروط جيدة لمقابلة احتياجاته.
4. ⟸ يعني أن مستوى السيولة أو إدارتها غير كافية وكذلك يكون البنك غير قادر على الحصول على الأموال بشروط ميسرة.
5. ⟸ يعني أن مستوى السيولة وإدارتها غير كافية وبشكل حرج والتي يمكن أن تشكل تهديد على مستقبل البنك. إن تصنيف 5 يعني أن البنك بحاجة إلى مصادر دعم تمويلية خارجية لمقابلة التزاماته.

الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk)

إن الحساسية لمخاطر السوق تعكس التغيرات في سعر الفائدة، سعر الصرف، سعر البضائع، أسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلباً على وضع البنك المالي أو رأس المال. عند تقييم الحساسية يجب أن يتم الأخذ بالاعتبار مقدرة الإدارة على تحديد، قياس، مراقبة وضبط هذه المخاطر، حجم البنك، درجة تعقيدات هذه العمليات، وكفاية الإيرادات ورأس المال بالمقارنة مع مستوى هذه المخاطر.

لمعظم البنوك فإن المصدر الرئيسي لهذا النوع من المخاطر هو المراكز غير المحتفظ بها لغاية المتاجرة ودرجة حساسيتها لمخاطر سعر الفائدة. في البنوك الكبيرة فإن العمليات المصرفية الأجنبية يمكن أن تكون مصدر من مخاطر السوق. وفي بعض البنوك فإن نشاطات الاتجار بماذا تكون المصدر الرئيسي لمخاطر السوق.

إن تقييم مخاطر السوق يعتمد على العوامل التالية:

- درجة حساسية إيرادات البنك وكذلك رأس مال البنك للتغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، سعر الصرف، سعر البضائع، وأسعار الأسهم.
- مقدرة الإدارة على تعريف، قياس، مراقبة وضبط مخاطر السوق قياساً مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته.
- درجة تعقيد نشاطات البنك في الأدوات غير المحتفظ بها للمتاجرة.
- طبيعة ودرجة تعقيد مخاطر السوق الناجمة عن مخاطر عمليات البنك المصرفية الأجنبية.

ويأتي التصنيف كما يلي:

1. ⟸ يعني أن مخاطر السوق مسيطر عليها وأن احتمالية تأثيرها على رأس المال والإيرادات ضعيفة جداً. إن إدارة المخاطر لدى هذا البنك قوية مقارنة مع حجم ودرجة تعقيدات البنك.
2. ⟸ يعني أن الحساسية لمخاطر السوق مسيطر عليها وهناك احتمال ضعيف أن تؤثر هذه المخاطر على مستوى الإيرادات وعلى رأس المال. إن إدارة المخاطر مرضية في ضوء حجم البنك ودرجة تعقيداته ومستوى المخاطر المقبولة من قبل البنك. إن مستوى الإيرادات ورأس المال كاف لتغطية مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك.
3. ⟸ يعني أن ضبط مخاطر السوق يحتاج إلى التحسين أو أن هناك احتمالية أن تؤثر مخاطر السوق على مستوى الإيرادات ورأس المال. إن إدارة المخاطر بحاجة إلى تطوير في ضوء حجم ودرجة تعقيدات مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك. يمكن أن يكون مستوى الإيرادات ورأس المال غير كاف لدعم مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك.

4. ⟸ يعني أن ضبط مخاطر السوق غير مقبول وهناك احتمالية كبيرة أن تتأثر إيرادات البنك ورأس المال بالتغيرات المعاكسة لمخاطر السوق. إن مستوى إدارة المخاطر غير كاف في ضوء حجم البنك ومستوى حجم المخاطر لدى البنك. إن مستوى الإيرادات ورأس المال تكون غير كافية لدعم مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك.
5. ⟸ يعني أن ضبط مخاطر السوق غير مقبول أو أن مستوى مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك تشكل تهديداً لمستقبل البنك. إن إدارة المخاطر تكون ضعيفة بشكل كبير في ضوء حجم البنك وكذلك مستوى مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك.

مفهوم مخاطر أسعار الفائدة (IRR Concepts)

إن مخاطر أسعار الفائدة يدل على المخاطر التي تتعرض لها إيرادات البنك الحالية والمستقبلية وكذلك رأس المال نتيجة للتغير في أسعار الفائدة. إن التذبذبات في سعر الفائدة تؤثر على الإيرادات من خلال التغير في الهامش، وعلى رأس مال البنك من خلال تغيير القيمة الاقتصادية لرأس المال.

إن القيمة الاقتصادية تتمثل في صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية لكل من الموجودات والمطلوبات والأرقام خارج الميزانية، حيث إن تغيرات سعر الفائدة تؤثر على القيمة الحالية للتدفقات النقدية. أن القيمة الاقتصادية تظهر التغير المتوقع طويل الأجل في الإيرادات ورأس المال والذي سينجم عن التغير في سعر الفائدة. إن مخاطر سعر الفائدة لا يمكن تجنبها ناهيك على أن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديداً إلى إيرادات وسيولة ورأس المال والمتانة لدى البنك.

إن لمخاطر سعر الفائدة عدة مكونات أهمها مخاطر إعادة التسعير، المخاطر الأساسية، مخاطر منحى الفائدة، مخاطر الخيار ومخاطر التسعير. وفيما يلي شرحاً موجزاً لها.

مخاطر إعادة التسعير (Repricing Risk)

تنشأ هذه المخاطر من فرق التوقيت بين التغيرات في التدفق النقدي والتغيرات في بنود الموجودات والمطلوبات والأرقام خارج الميزانية. على سبيل المثال تمويل أوراق مالية طويلة الأجل من ودائع قصيرة الأجل يمكن أن تخلف مخاطر إعادة التسعير، وإذا تغير سعر الفائدة فإن تكلفة الودائع سوف تتغير بسرعة أسرع من العائد على الأوراق المالية.

المخاطر الأساسية (Basic Risk)

هي مخاطر التغير في سعر الفائدة الذي سيؤدي إلى إعادة تسعير المطلوبات بنسبة تختلف عن تسعير الموجودات مما يؤدي إلى خلق فجوة أو عدم الموائمة ما بين المطلوبات والموجودات. فمثلاً تتغير الفوائد على الودائع المربوطة بمقدار 50 نقطة مئوية بينما تتغير عن القروض بمقدار 25 نقطة مئوية فقط.

مخاطر منحنى العائد (Yield Risk)

تنشأ عن التغير في العلاقة بين مواعيد استحقاق مختلفة لأدوات مربوطة بنفس المؤشر. فمثلاً سندات الخزينة عمرها 30 عاماً يمكن أن تتغير بـ 200 نقطة مئوية بينما تتغير أذونات الخزينة ذات استحقاق ثلاثة سنوات بـ50 نقطة مئوية فقط وخلال نفس الفترة.

مخاطر الخيار (Option Risk)

وتحدث عندما يتغير توقيت التدفقات النقدية أو مبلغها نتيجة لتغير سعر الفائدة السوقي. هذا التغير يمكن أن يؤثر سلباً على الإيرادات أو على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وذلك بتقليل عوائد الموجودات، زيادة كلفة التمويل، أو تخفيض صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية. فعلى سبيل المثال نفرض أن البنك قد اشترى سند قابل للاستدعاء حيث كان سعر الفائدة 10% بمعنى أن عائد السنة 10% وعمرة 30 عاماً. إذ انخفض سعر الفائدة السوقي

8% فإن مصدر السند سوف يستدعي السند. عند الاستدعاء فإن مصدر السند سوف يقوم بإعادة شراء السند من البنك وبالتالي فإن البنك سوف لا يحصل على العائد الذي كان يتوقعه في السابق10% لمدة 30 عاماً بل سوف يستثمر البنك المبلغ بالسعر السوقي الدارج.

الإفصاح عن التصنيف (Disclosure of Ratings)

يجب أن يتم الإفصاح عن مكونات CAMELS إلى الإدارة. إن تنوع الخدمات المالية التي أصبحت تقدم من قبل البنوك أصبحت تستدعي أهمية إدارة المخاطر وكذلك السياسات والإجراءات. بهذا الإطار ستكون عملية التفتيش غير مكتملة إذ كانت تركز فقط على الوضع الحالي للبنك ولا تأخذ بعين الاعتبار مقدرة البنك على التعامل مع المتغيرات مثل تغير الظروف الاقتصادية وظروف المنافسة. إن الإفصاح عن التصنيف إلى الإدارة سيمكنها من تحسين وتطوير إدارة المخاطر لديها وكذلك تحسين سياستها وإجراءاتها. كذلك فإن النقاش المفتوح مع الإدارة سيمكن البنك من فهم عملية التصنيف وبالتالي كيفية تعامل البنك مع نقاط الضعف لديه.

النقاش مع الإدارة (Discussion with Management)

إن المفتش المعني يجب بأن يناقش مكونات التصنيف مع الإدارة العليا في البنك وإذا اقتضت الحاجة مع مجلس الإدارة في نهاية عملية التفتيش. يجب أن يبين المفتش إلى أن نتائج التقييم هي مرحلية وتخضع للموافقة عليها من مدير إدارة الرقابة. بجب على المفتش المسؤول أن يبين العوامل التي تم اعتبارها عند التصنيف كذلك فإن التصنيف هو غير مبني على معدل حسابي ولكن هناك الحكم الشخصي الذي له دور عند تقييم الأداء الإداري، والعملي والمالي للبنك.

إن عملية تقييم الإدارة ستكون حساسة ومهمة لأن نوعية الإدارة هي أهم عنصر في نجاح البنك وبالتالي ستكون الإدارة هي العامل الأهم حول الكيفية التي تعرف بها وتقاس وتراقب بها المخاطر. لهذه الأسباب على المفتش أن يشرح بالتفصيل العوامل التي تم اعتبارها عند

تقييم الإدارة. إن التقييم للإدارة يجب أن يعكس فعالية كل من السياسات والإجراءات الحالية في تعريف مراقبة وإدارة المخاطر. كذلك يجب تطمين الإدارة إن التقييم سيكون محاط بالسرية التامة ولا يفصح عنه لغير البنك.

ثانياً: إدارة المخاطر (Risk Management)

هناك عدة أنواع من المخاطر تواجه البنوك تتطلب وجود آلية مناسبة للتعامل معها. ولتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لادارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها. والاحتفاظ حينما يكون ضرورياً برأسمال كاف للحد من هذه المخاطر.

1. أنواع المخاطر

أما أهم هذه الأنواع من المخاطر التي قد تنشأ فهي:

- المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk
- مخاطر الإقراض Credit Risk
- مخاطر السيولة Liquidity Risk
- مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk
- مخاطر سعر الصرف Foreign Exchange Risk
- مخاطر السعر Price Risk
- مخاطر التشغيل Operational Risk
- مخاطر التنظيم Regulatory Risk

وفيما يلي شرحاً موجزاً لهذه المخاطر.

أ- المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risk)

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة في البنك.

إن السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل هي حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها على المدى القصير والطويل وبالتالي لا بد من وجود إرشادات تبين توقيت وإجراءات مراجعة استراتيجية البنك. ومن أجل وجود إدارة مخاطر استراتيجية قوية لدى البنوك لا بد من توفر أنظمة معلومات كي تمكن إدارة البنك من مراقبة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية مثل النمو الاقتصادي، التضخم، اتجاه أسعار العملة .....ألخ. كذلك تحتاج البنوك إلى أنظمة رقابة داخلية لضمان أن البنك غير معرّض لمخاطر استراتيجية.

ب- مخاطر الإقراض (Credit Risk)

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب. تعتبر القروض هي أهم مصادر مخاطر الإقراض، ويذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها.

إن وجود إدارة مخاطر إقراض قوية هي حاسمة بالنسبة إلى استقرار البنك. هذا ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية في الموافقة على استراتيجيات مخاطر الإقراض وعلى مراجعتها وكذلك على سياسات الإقراض في البنك. بالمقابل تتحمل إدارة البنك العليا المسؤولية في

تنفيذ السياسات الموافق عليها من مجلس الإدارة وعلى ضرورة تطوير السياسات والإجراءات سبيلاً لتحقيق إدارة فاعلة لمخاطر الإقراض.

كذلك تقع على إدارة البنك العليا المسؤولية في إيجاد فريق إداري مناسب من أجل ضمان أن منح القرض تم بطريقة جيدة كذلك وجود إجراءات لقياس المخاطر الكلية وهناك أنظمة ضبط ورقابة داخلية قوية.

من الأمور الأخرى أيضاً الواجب توفرها هي أنظمة معلومات متطورة لمراقبة محفظة القروض في البنك وذلك لضمان أن القروض يتم تسديدها وفي حال عدم التسديد يتم تصنيفها بشكل جيد.

من العناصر المهمة في إدارة مخاطر الإقراض هو فحص الإجهاد Stress Test. ويتضمن هذا الفحص قياس مدى مقدرة البنك على تحمل الأحداث ذات التأثير السلبي على محفظة قروض البنك. وهذا يتطلب من البنوك ضرورة وجود أنظمة رقابية داخلية قوية، لتمكين مجلس الإدارة من معرفة إن كان هناك رقابة مخاطر فعالة قائمة في البنك.

ج- مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة. وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات. إن المتطلبات المسبقة لإدارة مخاطر السيولة تتضمن وجود مجلس إدارة يعرف ما يدور حول هذا الموضوع،إدارة قادرة، وموظفين لديهم الخبرة المناسبة وإجراءات وأنظمة فاعلة.

تقع مسؤولية ضمان سيولة كافية في البنك على مجلس إدارته والإدارة العليا وبالتالي على البنك إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية وكذلك النشاطات خارج الميزانية.

على البنك توفير الإجراءات والسياسات المناسبة المتعلقة بالسيولة كذلك العمل على وضع الحدود المناسبة التي تتناسب وحجم البنك ودرجة تعقيدات نشاطاته. كذلك من الأهمية بمكان توفر نظام لقياس ومراقبة مخاطر السيولة. كذلك على البنوك إيجاد أنظمة تمكنهم من معرفة مخاطر السيولة مقدماً حتى يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصويب الوضع.

ويتوجب أيضاً أن يكون لدى البنوك أنظمة معلومات قادرة على التقاط المعلومات اللازمة لقياس أو مراقبة وضبط مخاطر السيولة الحالية والمستقبلية وتزويد إدارة البنك بالتقارير اللازمة بهذا الخصوص.

د- مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة. إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى البنك. إن الهدف الرئيسي من إدارة مخاطر سعر الفائدة هو الإبقاء على مستويات مقبولة بالنسبة على البنك.

إن المسؤولية تقع على مجلس الإدارة لفهم طبيعة ومستوى مخاطر سعر الفائدة والتأكد من أن إدارة البنك تقوم بالخطوات اللازمة من أجل تعريف، قياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر. كذلك يجب أن يتوفر لدى البنوك السياسات لواضحة والإجراءات اللازمة للحد من مخاطر سعر الفائدة.

كذلك يجب أن يكون هناك فحص الإجهاد لمعرفة الظروف التي يمكن أن يتأثر بها البنك نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة في التقارير اللازمة في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ما تقدم على البنوك أن يكون لديها أنظمة رقابة لضمان مصداقية إدارة مخاطر سعر الفائدة لديها. وأن تكون هذه الأنظمة جزء لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الكلية لدى البنك.

هـ- مخاطر السعر (Price Risk)

هي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع. على البنوك أن تحتفظ بسياسات مكتوبة تحكم الاتجار بالأسهم. وبشكل عام يجب أن تعكس السياسات قدرة تحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمخاطر المتنوعة الناشئة من نشاطات الاتجار والاستثمار. إن قياس مخاطر السعر هي مهمة من أجل فهم الخسائر المحتملة وبالتالي تطمين الإدارة بأن الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات المتعاكسة سوف لا تؤدي إلى نفاذ رأس مال البنك. وهذا يتطلب توفر أنظمة معلومات من أجل إدارة مخاطر السعر ولضمان الالتزام مع الحدود الموصوفة.

كذلك على المدقق الداخلي أن يضمن من أن الإدارة تلتزم بالسياسات والإجراءات الموضوعة للتعامل مع مخاطر السعر وكذلك أن الإجراءات المحاسبية على مستوى عال من الدقة والسرعة والكمال.

و- مخاطر سعر الصرف (Foreign Exchange Rate Risk)

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف. وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية. إن مجلس الإدارة وإدارة البنك هي المسؤولة عن انكشاف البنك لمثل هذه المخاطر وبالتالي يجب توفر سياسات واضحة في البنك تحكم مثل هذه النشاطات. كذلك يجب أن تتضمن السياسات الحدود التي يتقبلها مجلس إدارة البنك بخصوص هذا النوع من المخاطر.

إن قياس مخاطر سعر الصرف على درجة كبيرة من الأهمية من أجل فهم الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك وبالتالي على الإدارة أن تتعهد بأن خسائر سعر الصرف في حال حدوثها لن يكون لها ذلك الأثر المدمر لأرباح البنك.

بطبيعة الحال لا بد من توفر أنظمة معلومات لإدارة مخاطر سعر الصرف ولضمان الالتزام بالحدود المقبولة لهذا النوع من المخاطر. كذلك يجب أن يتم مراجعة هذه المخاطر من قبل أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.

ز- المخاطر التشغيلية (Operational Risk)

هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. أن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة.

يجب على مجلس إدارة البنك وإدارته العليا ضمان وجود إطار فعّال لإدارة هذا النوع من المخاطر ويتضمن ذلك هيكل تنظيمي واضح يبين الصلاحيات والأدوار والمسؤوليات لكافة مكونات إدارة المخاطر التشغيلية وكذلك توفر أدوات دعم من أجل تعريف وتقييم وضبط المخاطر الرئيسة. كذلك يجب أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات من أجل ضبط أو التقليل من المخاطر التشغيلية.

كذلك على البنك أن يحدد ويقيم المخاطر التشغيلية بالكامل والتي يمكن أن تتواجد في مختلف نشاطات البنك. كما يجب أن تكون هناك مراقبة ومتابعة مستمرة من أجل ضبط هذه المخاطر.

ح- مخاطر السمعة (Reputation Risk)

احتمالية انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطاته، هذه المخاطر هي نتيجة لفشل البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر التي تم ذكرها.

على مجلس الإدارة أن يتعامل مع مخاطر السمعة، ويظهر أن هذا النوع هو تحت السيطرة من أجل الحفاظ على سلامة ومتانة البنك. كذلك على إدارة البنك أن يكون لديها فهم كامل بكل مكونات مخاطر السمعة وأن يكون لديها الالتزام بالتقيد بكافة القوانين والأنظمة. كذلك على إدارة البنك أن تكون على معرفة تامة بمكامن مخاطر السمعة وكذلك مصادر هذه المخاطر وأن يكون لديها أنظمة وإجراءات وسياسات قادرة على اكتشاف والتعامل مع مخاطر السمعة.

ط- المخاطر التنظيمية (Regulatory Risk)

تنشأ هذه المخاطر عن عدم الالتزام بالإرشادات التنظيمية. إن هذه المخاطر هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تؤذي أرباح البنك ورأسماله نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر. إن هذا النوع من المخاطر يعرض البنك لغرامات مالية وربما مخاطر السمعة وبالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام.

مما سبق يتضح أنه يجب أن يتوفر لدى البنك برامج معينة للتعامل مع كل هذه المخاطر ولكن بغض النظر على الطريقة التي يتم إدارة بها كل نوع من أنواع هذه المخاطر، لا بد من توافر الأمور التالية كأهم ركائز لإدارة المخاطر.

2. خطوات إدارة المخاطر

أ- تحديد المخاطر (Risk Identification)

من أجل إدارة المخاطر لا بد ابتداءاً من تحديدها. كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية. إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

ب- قياس المخاطر (Risk Measurement)

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بإبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

ج- ضبط المخاطر (Risk Control)

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجني نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر Offsetting.

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر. على البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

هـ- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring)

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر في دقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وكذلك فإن توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح أيضاً على هذا القرض، وبالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض على أهمية كبيرة بالنسبة إلى البنك.

بشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لدى البنك للتعامل مع هذه المتغيرات.

3. العناصر الرئيسة في إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن يشتمل على العناصر الرئيسة التالية:

أ- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف، واستراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها. كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

ب- كفاية السياسات والحدود

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك. كذلك ضرورة العمل على اتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها، وتخفيفها، ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة البنوك.

ج- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات

إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وبالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

ويجب أن تتسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته. وفي الحقيقة تحتاج البنوك إلى إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة المخاطر. مثل هذه التقارير قد تشمل تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية والأرباح والخسائر، قائمة بالديون تحت المراقبة ، قائمة بالقروض المستحقة وغيرها. لذلك يتوقع أن يكون لدى البنوك أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بكافة التقارير اللازمة حول حجم ومراقبة مخاطر البنك.

د- كفاية أنظمة الضبط

إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص. إن إنشاء والاستمرار في

تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك. في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر. وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل، فإن مصير ومستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل. وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من قبل السلطات الرقابية من أجل تصويب هذا الوضع.

إن من أهم حسنات أنظمة الرقابة والضبط إذا أحسن تطبيقها أن توفر تقارير مالية مهمة ذات مصداقية عالية كذلك تساعد على التقيد والالتزام بالأنظمة والقوانين مما يسهم في حماية موجودات البنك.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع يجب إيلاء تقارير مدققي الحسابات الداخلي والخارجي الأهمية اللازمة من أجل الاطلاع على نطاق أنظمة الرقابة والضبط. كذلك يجب أن يتم إعادة النظر من وقت إلى آخر بأنظمة الرقابة للتأكد من مدى انسجامها مع التغيرات التي تحدث في نشاطات البنك.

ثالثاً: الرقابة بالتركيز على المخاطر (Risk-Focused Supervision)

تقوم البنوك بدور الوسيط ما بين المقرض والمقترض أي أن العمل الأساسي لأي بنك هو القيام بمنح تسهيلات إلى المقترضين من أجل تحقيق عائد يعود بالنفع على المستثمرين على شكل إيرادات. إن مفهوم المخاطر/ العائد هو الأكثر وضوحاً في عملية التسهيلات الائتمانية – أي أن البنوك تحصل على تعويض نتيجة للمخاطر التي قد تنشأ عن منح التسهيلات للعميل – وبالتالي فإنه كلما زادت المخاطر كلما زادت العوائد.

وعليه عند دراسة الوضع المالي للبنك لا بد من التركيز وبشكل كبير على استراتيجية البنك في اتخاذ المخاطر وبالتالي تحقيق الأرباح. وهذا ما أخذ يعرف بالرقابة بالتركيز على المخاطر Risk- Focused Approach الذي سيكون موضوع هذا القسم.

إن الرقابة بالتركيز على المخاطر تختلف عن الرقابة التقليدية للبنوك التي كانت تتمثل في تفتيش وتحليل كافة نشاطات البنك للتأكد من سلامة إجراءات البنك. ولكن نتيجة لتغير طبيعة أعمال البنوك وتعدد أنواع المخاطر التي نشأت حديثاً بفضل الابتكارات المالية والعولمة وكذلك التقدم التكنولوجي أصبح التوجه في الرقابة على البنوك يتمثل في التركيز على المخاطر التي لدى البنك ومعرفة اتجاه التي تسير إليه وبالتالي محاولة الرقابة على هذه المخاطر وليس تفتيش البنوك على أساس البيانات التاريخية. بمعنى أن دور السلطات الرقابية سيكون دور استباقي Proactive وليس دراسة النشاط المصرفي بعد حدوثه Reactive.

1. مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر

إن مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر يتمثل في الفهم الصحيح لخصائص البنك المعني وتعريف وتلخيص المخاطر الرئيسة لدى هذا البنك وبالتالي إعداد استراتيجية رقابية للتعامل مع هذه المخاطر. إن نظام الرقابة الداخلي الفعّال هو أحد الركائز المهمة في إدارة البنك والأساسي في سلامة ومتانة البنوك. كذلك فإن أنظمة الرقابة الداخلية تكفل تحقيق أهداف البنك، تحقيق أهداف الربحية طويلة الأجل وكذلك المحافظة على دقة وحجم التقارير المالية. كذلك فإن نظام الرقابة الداخلي الفعّال يتضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة وكذلك السياسات، الخطط، التعليمات الداخلية وكذلك الإجراءات وبالتالي التقليل من مخاطر السمعة لدى البنك.

أ- فهم البنك (Understanding the Institution)

تعتبر هذه الخطوة الأولى في مدخل الرقابة بالتركيز على المخاطر وهي أساسية من أجل وضع برنامج رقابي يتناسب مع الصفات التي يتصف بها بنك ما. من خلال مراجعة بعض المعلومات المحددة فإن المفتش يستطيع الحصول على فهم للمخاطر التي تواجه البنك وكذلك الظروف المحيطة. ويمكن الحصول على هذه المعلومات أما من التقارير المتوفرة في البنك المركزي أو الجهة الرقابية وكذلك من خلال أنظمة المعلومات، النقاشات مع إدارة البنك، والمصادر العامة.

ب- مصادر المعلومات (Sources of Information)

يمكن للمفتش أن يحصل على معلومات عن البنك الذي ينوى تفتيشه من خلال المصادر التالية:

التقارير الإحصائية (Off-Site Reports)

يتوفر في العادة لدى السلطات الرقابية كثيراً من البيانات الإحصائية عن البنوك مثل الميزانيات الدورية، تقارير التفتيش السابقة، حيث تسهم مثل هذه البيانات في إثراء معرفة المفتش بالمخاطر التي تحيط بالبنك الذي ينوى تفتيشه وبالتالي مساعدة المفتش في رسم أو وضع خطة التفتيش لهذا البنك.

أنظمة المعلومات الإدارية (Management Information Systems)

من المصادر المهمة لمعرفة وضع البنك ومخاطره هي التقارير الداخلية لدى البنك. والتي تتضمن عادةً معلومات عن مخاطر الإقراض، تصنيف القروض، معلومات عن القروض المتعثرة وعن تلك غير العاملة كذلك تتضمن هذه التقارير عادة معلومات عن وضع سيولة البنك، والربحية وغيرها.

النقاش مع إدارة البنك (Discussion with Management)

تعتبر هذه الوسيلة من أفضل الطرق في الحصول على معلومات عن مخاطر البنك. في البنوك الكبيرة يكون هناك عادة ما يسمى ضابط الارتباط بين السلطات الرقابية والبنك، وهو يكون عادة على اتصال مع إدارة البنك ولديه معلومات وفيرة عن نشاطات البنك ومخاطره.

كما أنه يمكن الحصول على معلومات حديثة عن منتجات جديدة، نشاطات الدمج وقضايا التنافسية من هذا المصدر. ومن أجل مساعدة الإدارة في تقييم ومعرفة مخاطر البنك، فإن

لدى العديد من البنوك وحدات منفصلة لإدارة المخاطر والتي يمكن أن تشمل التدقيق الداخلي، مراجعة القروض، الالتزام بالأنظمة والقوانين...ألخ. من المعروف أنه يجب أن يكون هناك فصل في الوظائف بين الأشخاص الذين يقومون بإدارة المخاطر والأشخاص الذين يقومون بأخذ المخاطر في البنك.

المصادر العامة (Public Sources)

وتمثل هذه المصادر المعلومات المتوفرة لدى هيئة الرقابة على الأسواق المالية، الصحف والمجلات، وشركات الجدارة الائتمانية. إذ أن هذه المصادر يكون لديها معلومات عن الأوضاع المالية للبنوك تمكن المفتش من الحصول على بعض المعلومات ذات العلاقة.

2. تقييم المخاطر

يجب أن يظهر تقييم المخاطر مواطن القوة والضعف لدى البنك وبالتالي تزويد المفتش بالأرضية اللازمة التي يبني عليها قرار تفتيش البنك. ويجب أن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر التي تواجه مثل مخاطر الإقراض، السوق، السيولة، العمليات القانونية ومخاطر السمعة.

إن كل عملية أو نشاط يقوم به البنك ينطوي عليه مخاطر وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر. عندما تواجه أي مؤسسة مخاطر فإن لديها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر منها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، أو قبل هذه المخاطر. وتالياً شرحاً موجزاً عن هذه الخيارات الثلاثة:

أ- تجنب المخاطر (Avoidance of Risk)

في هذه الحالة يمكن للبنك أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا ارتأى أن الفائدة المرجوة من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.

ب- تحويل المخاطر (Transfer of Risk)

ويمكن تحويل المخاطر إلى طرف آخر ولكن بثمن، مثل شراء بوليصة تأمين، الحصول على ضمانات، التحوط، والكفالات الحكومية.

ج- قبول المخاطر (Acceptance of Risk)

يمكن لإدارة البنك أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها. ولكن بغض النظر عن الخيار الذي تم اتخاذه، فإن المؤسسات المالية يجب أن يكون لديها أنظمة رقابة كافية، رقابة مجلس الإدارة، وجود سياسات وتقارير، وإجراءات تقلل من أثر الخسائر عن البنك.

في حال قبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر، على المفتش أن يقوم بتقييم هذه المخاطر، وعليه يمكن تقييم المخاطر إلى أربعة أجزاء هي:

1. مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها البنك، موقع ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، وقاعدة المودعين والمقترضين والظروف الاقتصادية المحلية.
2. دراسة السياسات والإجراءات والمهارات الإدارية للتأكد من إدارة المخاطر، أي التأكد من أن لدى البنك الأشخاص المؤهلين، أنظمة ضبط قوية، مجلس إدارة مستقل، وأنظمة معلومات مرضية وقوية.
3. مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من أجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذلك التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلي وضع البنك.
4. التأكد من أن إدارة البنك تلتزم بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر آخذاً بالاعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك.

يجب الاهتمام بمدى صدقية أنظمة إدارة المخاطر الداخلية، وكذلك أنظمة المعلومات والمخاطر المرتبطة في كل نوع من الأنشطة التي يمارسها البنك.

أنظمة إدارة المخاطر الداخلية مثل التدقيق الداخلي، مراجعة القروض، مراجعة مخاطر السوق والالتزام بالقوانين والأنظمة هي عوامل رئيسة في تقييم البنك لمخاطرة ويجب التأكد من مدة نجاعتها. وهذا بدوره يحدد مدى ونطاق التفتيش التي تقوم به السلطات الرقابية بمعنى المدى الذي يستطيع البنك أن يعرف، يقيس، يراقب ويضبط المخاطر له دور كبير في تحديد مستوى التفتيش.

كذلك عندما يتم التأكد من صدقية أنظمة المعلومات، عندها فإن الخلاصة تبين عن أنظمة الرقابة الداخلية بدلاً من الاعتماد على دراسة العينات. إذا ساور المفتشون أي شكوك حول أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك، عندئذٍ يكون هناك حاجة للتفتيش المكثف والمركز لمعرفة مدى مخاطر البنك. كذلك على المفتش أن يراجع عمل المدقق الخارجي كجزء من عملية تقييم المخاطر. ومن خلال المناقشة مع المدقق الخارجي يستطاع تحديد مدى ونطاق ودور التفتيش من أجل تجنب الازدواجية في العمل وبالتالي تقلل من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المفتش.

يجب أن تُدعم مراقبة المخاطر Risk Monitoring بأنظمة معلومات كفؤة. ولمعرفة مدى كفاءة وصدقية أنظمة المعلومات على المفتش عمل الآتي:

1. التأكد من أن التقارير ترفع إلى مجلس الإدارة بالوقت المناسب.
2. التفاصيل الكافية عن الأعمال اليومية التي ترفع إلى مدراء البنك.
3. معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات (مثل نماذج إدارة الموجودات والمطلوبات وشروط منح القروض).

إن العمل الأساسي في موضوع تقييم أنظمة المعلومات هو فهم تدفق المعلومات في البنك وبيئة الضبط للأنظمة العاملة، وبالتالي سيقرر بعدئذٍ حجم ومراجعة فاعلية الأنظمة وضبطها.
إن العناصر الرئيسة في تقييم أنظمة المعلومات تتمثل على ما يلي:

الإدارة (Management Process)

وتشمل التخطيط، الاستثمار، التنفيذ والموظفين.

التصميم (Architecture)

ويشمل تصميم النظام ومكوناته.

المصداقية (Integrity)

مدى دقة ومصداقية المعلومات والبيانات المقدمة إلى المستخدم الأخير.

الحماية (Security)

مدى تمتع البيانات والمعلومات بالحماية الكافية ربما يتناسب مع قيمة وأهمية هذه البيانات والمعلومات.

جاهزية النظام (Availability)

التوقيت المناسب في إرسال المعلومات إلى المستخدم الأخير.

مصفوفة المخاطر (The Risk Matrix)

تعتبر مصفوفة المخاطر مدخل منظم لتقييم المخاطر ولوضع حجر الأساس من أجل وصف المخاطر لدى البنك. إن الخطوة الأولى لتكوين مصفوفة المخاطر هي معرفة النشاطات الرئيسة في البنك. ويتم ذلك من خلال الاطلاع على ميزانية البنك والأرباح والخسائر والالتزامات العرضية لدى البنك.

يعتبر حساب الأرباح والخسائر عنصر مهم في معرفة النشاطات الرئيسة للبنك من خلال بند الإيرادات. فعلى سبيل المثال قد يكون هناك مساهمات كبيرة من الإيرادات من الرسوم وهذه لا تعكسها أرقام الميزانية. إذاً السؤال الذي يطرح نفسه ما هي النشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك وما هو مستوى المخاطر الذي ينطوي على القيام بمثل هذه النشاطات؟

ومن خلال دراسة المخاطر الستة التي تواجه البنك يستطيع المفتش معرفة إذا كانت هذه المخاطر مرتفعة High، متوسطة Moderate أو منخفضة Low.

المخاطر المرتفعة (High Risk)

تكون المخاطر مرتفعة في حالة أن تكون بعض النشاطات لدى البنك تشكل جزءاً كبيراً من موجوداته أو رأسماله أو عندما تكون هناك نشاطات مصرفية معقدة أكثر من اللازم وهناك إمكانية حدوث خسائر كبيرة بالنسبة للبنك.

المخاطر المتوسطة (Moderate Risk)

تكون موجودة في حالة أن نشاطات البنك والعمليات التي يقوم بها ستكون متوسطة بالنسبة إلى ما هو معتاد عليه البنك. كذلك يستطيع البنك تحمل الخسائر المحتملة وذلك بالأساليب الاعتيادية للبنك.

المخاطر المنخفضة (Low Risk)

تكون في حالة ضآلة احتمال حدوثها وإذا حدثت فإن تأثيرها على البنك سيكون طفيف. ولاكمال مصفوفة المخاطر، يجب أن يتم عمل تقييم مبدئي لأنظمة إدارة المخاطر المتعلقة بكل نشاط لمعرفة إن كانت أنظمة المخاطر هذه قوية، متوسطة أو ضعيفة.

من البديهي أن أنظمة الرقابة على المخاطر هي، رقابة قوية من مجلس الإدارة، كفاية السياسات والإجراءات والحدود، كفاية إدارة المخاطر، رقابة، وأنظمة المعلومات وشمولية أنظمة الضبط الداخلية. آخذاً هذه الأمور بعين الاعتبار، يتم معرفة إن كانت إدارة المخاطر قوية، مقبولة، ضعيفة.

إدارة مخاطر قوية (Strong Risk Management)

في هذه الحالة تكون الإدارة قادرة على تعريف وضبط بفاعلية كل أنواع المخاطر الناجمة عن نشاط معين. يكون مجلس الإدارة والإدارة مشاركة في إدارة المخاطر لضمان وجود سياسات وحدود. تكون السياسات مدعومة بإجراءات رقابة المخاطر، تقارير، وأنظمة معلومات. أنظمة الضبط وإجراءات التدقيق مناسبة لحجم البنك ونشاطاته وهناك استثناءات طفيفة أو بسيطة يمكن ملاحظتها.

إدارة مخاطر مقبولة (Acceptable Risk Management)

تكون في حالة أن أنظمة إدارة المخاطر لدى البنك قوية ولكن يعتريها بعض الثغرات الطفيفة. يمكن أن يكون لدى البنك نقاط ضعف بسيطة في إدارة المخاطر ولكن يمكن التعامل معها ما عدا ذلك فإن الإطار العام لإدارة المخاطر لدى البنك تعتبر فاعلة.

إدارة مخاطر ضعيفة (Weak Risk Management)

تكون في حالة وجود نقص كبير في إدارة المخاطر لدى البنك التي تستدعي اهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية. تكون أنظمة الرقابة الداخلية ضعيفة وكذلك عدم التقيد بالسياسات والإجراءات المكتوبة لدى البنك ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة محتملة على البنك.

هذه المفاهيم هي مقتصرة على إدارة المخاطر لكل نشاط في البنك ولكنها تكون موازية للتقييم الكلي لإدارة المخاطر لدى لبنك التي تتسم بالتالي:

مخاطر إجمالية مرتفعة (High Composite Risk)

يعطي عادة هذا التصنيف للنشاطات التي تكون فيها إدارة المخاطر لا تعمل على تخفيض المخاطر العالية. لذلك فإن هذا النشاط قد يؤدي إلى خسارة مالية للبنك حتى ولو كان نظام المخاطر لدى البنك يوصف بالقوي لنشاطات ذات المخاطر المتوسطة، فإن إدارة المخاطر التي لديها ضعف كبير قد تؤدي إلى تصنيف عالي المخاطر لان الإدارة يبدو لديها ضعف في فهم المخاطر.

مخاطر متوسطة (Moderate Risk)

يعطى للنشاط التي يكون فيها إدارة المخاطر قادرة على تخفيف المخاطر المتوسطة التي تنطوي على هذا النشاط. النشاط الذي يكون لديه مخاطر منخفضة ولكن هناك ضعف في إدارة المخاطر قد يؤدي بالتصنيف الكلي أن يكون متوسط. النشاط ذات المخاطر العالية ولكن إدارة المخاطر عالية وقد تؤدي بالتصنيف إلى أن يكون معتدل أو متوسط.

مخاطر إجمالية منخفضة (Low Composite Risk)

يعطى النشاط منخفض المخاطر كذلك النشاط متوسط المخاطر في ظل وجود إدارة مخاطر قوية سيسفر عن تصنيف كلي منخفض.

عند انتهاء المفتش من تقييم المخاطر الكلية لكل نشاط رئيسي في البنك، يتم إعداد تصور للمخاطر الكلية بشكل عام. ويكون هذا التقييم بمثابة الخطوة الأخيرة من أجل إعداد مصفوفة المخاطر وتالياً مثال توضيحي بسيط عن مصفوفة المخاطر لدى البنك.

لنفرض أن لدى بنك ما قرض تجاري يشكل ما نسبته 35% من إجمالي موجودات البنك، وكذلك لدى البنك سندات خزينة بنسبة 10% من إجمالي موجودات البنك، وكان وضع المخاطر بالنسبة لهذين النشاطين كما يلي:

النشاط	الأهمية النسبية	المخاطر الإقراض/ السوق/ السيولة/ التشغيلية/ القانونية/ السمعة	نظام إدارة المخاطر	التصنيف الكلي
قرض تجاري	35%	متوسط/ منخفض/ منخفض/ متوسط/ متوسط/ منخفض	مقبول	متوسط
سندات خزينة	10%	منخفض/ منخفض/ منخفض/ منخفض/ منخفض/ منخفض	قوي	منخفض

من الجدول أعلاه يلاحظ أن التصنيف الكلي للقرض التجاري هو متوسط المخاطر بسبب أن نظام إدارة المخاطر مقبول، ومنخفض في حالة سندات الخزينة بسبب أن نظام إدارة المخاطر مصنف على أنه قوي.

3. أهمية تقييم المخاطر (Importance of Risk Assessment)

يستخدم تقييم المخاطر كأداة تخطيط ويجب أن يعطي صورة شاملة عن مخاطر البنك. إن الهدف من ذلك هو إظهار وضع المخاطر المهمة في البنك، ومن ثم توجيه اهتمام السلطات الرقابية لهذه المخاطر وبالتالي وضع الأسس أو الأرضية لخطة الرقابة على البنك.

إن شكل ومحتوى تقييم المخاطر يجب أن يتصف بالمرونة ويجب أن يتناسب وطبيعة كل بنك. كذلك تعكس عملية تقييم المخاطر التغيرات التي تحدث على نشاطات البنك وبالتالي يجب أن تتغير بتغير طبيعة نشاطات البنك. ويجب أن تعالج أو تتعامل مع الأمور التالية:

- التقييم الكلي للبنك.
- الأنواع الستة من المخاطر واتجاهاتهم (متزايد، مستقر، متناقص).
- الوظائف الرئيسة، خطوط النشاطات، المنتجات التي تشكل مصدر رئيسي للمخاطر.
- احتمالية التغيرات المعاكسة أو السلبية وأثرها على البنك.
- دراسة نظام المخاطر لدى البنك والاهتمام بمراجعة كل من المدقق الخارجي والداخلي.

أن تقسيم المخاطر يجب أن يؤدي إلى تحديد أسباب المشكلة وليس فقط العوارض، وأنه يجب على أن لا يقتصر على ذكر الحقائق ولكن يجب أن يقضي إلى تحليل شامل عن مخاطر البنك.

على سبيل المثال أنه من غير الكاف أن تبين أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع يمكن أن تؤدي إلى مشكلة سيولة. إذ أن أهمية هذه النسبة لبنك يعتمد على ودائع مستقرة وثابتة تختلف عن ذلك البنك الآخر التي تتصف ودائع العملاء لديه بأنها غير مستقرة. لذلك مخاطر السيولة في البنك الأخير ربما تكون عالية ولكنها في البنك الأول منخفضة.

خطة الرقابة (Supervisory Plan)

تمثل هذه الخطة حلقة الوصل ما بين تقييم المخاطر ونشاطات التفتيش التي تتم في البنك، ويجب أن يتم إنهائها سنوياً على أن يعاد النظر بها إذا تغيرت الظروف. وتبين الخطة كل النشاطات التي يجب القيام بها عند تفتيش البنك وتبين أيضاً نطاق وأهداف هذه النشاطات. وبهذا الخصوص يجب أخذ ما يلي بعين الاعتبار:

- إعطاء الأولية في التفتيش أو توجيه موارد التفتيش إلى النشاطات ذات المخاطر الأعلى.
- محاولة تجميع الموارد من أجل تقليل التكاليف والأعباء الزائدة.
- المستوى الذي يتم فيه الأخذ بالاعتبار أعمال المدقق الداخلي والخارجي.

إن توجيه الموارد يجب أن يتم تركيزها في النشاطات عالية الخطورة. وفي هذه الحالة إذ تم اعتبار أن إدارة المخاطر لدى البنك قوية، فإنه يجب أن يتم تعديل خطر التفتيش وبما يتناسب مع ذلك. بالإضافة فإن خطة التفتيش سوف تظهر المدى الذي سيتم به اعتبار التدقيق الداخلي، مراجعة القروض، الالتزام بالقوانين والأنظمة وغيرها.

برنامج التفتيش (Examination Program)

يجب أن يشتمل برنامج التفتيش على ما يلي:

- جدول النشاطات مبيناً المدة والموارد المخصصة لذلك.
- الحاجة إلى مفتشين متخصصين في نشاطات محددة.

مذكرة نطاق التفتيش (Scope Memorandum)

تبين هذه المذكرة الأمور التي سيتم تغطيتها في التفتيش. إن هذه المذكرة تتضمن تحقيق أهداف الخطة الرقابية وعادة تتضمن شرح مختصر عن مكونات نظام التقييم CAMELS وهي توضح أهداف التفتيش ويمكن أن تشمل على ما يلي:

- الأهداف.
- وصف للنشاطات والمخاطر التي سيتم تقييمها.
- مستوى الاعتماد على أنظمة إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في البنك.
- وصف للإجراءات التي سيتم القيام بها والإشارة إن كان هناك بعض العينات سيتم اعتمادها.
- تحديد الإجراءات التي من المتوقع أخذها في التفتيش المكتبي.
- جدول النشاطات، الفترة الزمنية والموارد المتوقعة لهذه النشاطات.
- الحاجة إلى مهارات متخصصة للتفتيش على بعض النشاطات.

الرسالة إلى البنك (Entry Letter)

تتضمن هذه الرسالة عادة عن المعلومات والبيانات التي يجب تزويد المفتشين بها. والاهم من ذلك على الرسالة أن توضح أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر وبالتالي يجب طلب المعلومات المتعلقة بذلك فقط.

تصنيفات إدارة المخاطر (Risk Management Rating)

يبني تصنيفات المخاطر على مقياس من 1-5. وعلى المفتش أن يضع تصنيف ليعكس ما يرتئيه مناسباً بناء على التفتيش. ويجب أن يعكس تصنيف إدارة المخاطر على تصنيف الإدارة الكلي الذي تم الحديث عنه في موضوع CAMELS.

تصنيف 1 قوي (Strong)

تصنيف 1 يعكس قدرة الإدارة القوي على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعّال حتى تلك الناشئة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك. كذلك فإن مجلس الإدارة فعّال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدّعمة بإجراءات رقابة

داخلية فعّالة وكذلك بأنظمة معلومات قوية تزود مجلس الإدارة بالمعلومات الكافية وبالوقت المناسب.

كذلك أنظمة الضبط والرقابة وإجراءات التدقيق الداخلي شاملة وكافية وتنسجم وحجم البنك ونشاطاته. هناك بعض الاستثناءات البسيطة ولكن ليس لها أثر مادي يذكر. تقوم إدارة البنك بمراقبة وضع البنك بشكل فاعل وبما ينسجم مع معايير السلامة المصرفية وكذلك حسب السياسات والممارسات الداخلية الموصوفة. يمكن اعتبار إدارة المخاطر قوية لتعريف، مراقبة وضبط المخاطر السائدة في البنك.

تصنيف 2 مرضي (Satisfactory)

يدل تصنيف 2 على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه.

بالمجمل فإن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية وفاعلة في ضمان متانة وسلامة البنك. بشكل عام فإن المخاطر يتم السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي إجراء رقابي من السلطات الرقابية إلا بحدود الإجراءات الطبيعية العادية. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ربما يعتريها نوع من النقص ولكنها قابلة للإصلاح والتصويب. يمكن أن يوصي المفتش بضرورة تصويب الوضع ولكن هذا الضعف لا يهدد سلامة الوضع المالي للبنك.

تصنيف 3 عادل (Fair)

يدل تصنيف 3 على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتمام أكثر من العادي من قبل السلطات الرقابية. يكون إحدى عناصر إدارة المخاطر الأربعة يشوبها نقص وبالتالي تجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر. هناك بعض ممارسات إدارة المخاطر بحاجة إلى تصويب من أجل تمكين البنك من تجديد وقياس ومراقبة المخاطر

بشكل كاف. يمكن أن تشمل مناطق الضعف عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات التي قد تؤثر سلباً على عمليات البنك.

تصنيف 4 حدّي (Marginal)

يدل هذا التصنيف على أن إدارة المخاطر لدى البنك عجزت عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك. عادةً يتمثل هذا الوضع أو يعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويكون إحدى عناصر إدارة المخاطر حدية وتحتاج إلى تصويب فوري من قبل مجلس الإدارة مع الإدارة العليا. ويكون هناك العديد من المخاطر الكبيرة في البنك لم يتم تحديدها، وأن ضعف إدارة المخاطر لدى البنك يستحق درجة عالية من اهتمام السلطات الرقابية. ومن الأمثلة على هذا الوضع مثلاً عدم الفصل في الوظائف أو عدم الالتزام بمعايير الرقابة. وإذا لم يتم تصويب هذا الوضع فإنه قد تحدث خسائر للبنك سيكون لها تأثير على متانة وسلامة هذا البنك.

تصنيف 5 غير مرض (Unsatisfactory)

يدل هذا التصنيف على غياب الإدارة الفعّالة للمخاطر من أجل تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر. يكون واحداً وأكثر من العناصر الرئيسة لإدارة المخاطر ضعيف وكذلك لم يظهر مجلس الإدارة المقدرة على التعامل مع هذا الضعف، فمثلاً تكون أنظمة الضبط الداخلية ضعيفة. وكذلك ممكن أن عدم دقة ومصداقية التقارير التي تعد في البنك قد تلحق بالبنك خسائر كبيرة ما لم يهتم تصويب الوضع حالاً.

إن هذا الوضع يتطلب اهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية ومن الجدير بالذكر أن تصنيف إدارة المخاطر يجب أن يكون عامل مهم في التصنيف العام للبنك باستخدام نظام CAMELS، حيث أن الملاحظات والتعليقات وما تم التوصل إليه بهذا الخصوص يجب أن يلفت نظر الإدارة به.

إذا يمكن القول أن التوجه في استخدام أسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر مبعثة التغيرات التي حدثت على أعمال البنوك مما جعلها تتصف بالتعقيد وبالتالي تكون عرضة لعدة أنواع من المخاطر. إن الخطوة الأولى في تطبيق أسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر هو عملية فهم البنك حيث يتوفر للمفتش عدة مصادر للمعلومات عن وضع البنك مثل التقارير الرقابية، المكتبية، التقارير الداخلية، النقاشات مع إدارة البنك، المصادر العامة وغيرها.

وعند تقييم المخاطر يجب على المفتش أن يركز على كافة المخاطر التي تواجه البنك مثل مخاطر الإقراض، السوق، السيولة، التشغيلية، القانونية ومخاطر السمعة. في تفتيشه للبنك على المفتش أن يهتم بأنظمة إدارة المخاطر الداخلية مثل التدقيق الداخلي، مراجعة القروض ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة. كذلك على المفتش أن يركز على أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدى البنك للتأكد من أنها تتمتع بالمصداقية والحماية والتوافر.